جــامعــة العربي بن مـهيدي -أم البــواقـــي-
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه النزاع في سوريا

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية
تخصص: دراسات أمنية في المتوسط

الطالب: أحمد خنفوف

إشراف الأستاذ: عبد الرزاق غراف

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
عبد المالك محزم	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد أ	رئيسا ومناقشا
عبد الرزاق غراف	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
إيمان دني	جامعة أم البواقي	أستاذة مساعدة ب	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2015/ 2016

إهداء:

إلى الوالدين الكريمين،

وكل أفراد عائلتي

وزملائي...

خنفوف أحمد

شكر وتقدير:

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولأن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم

ونحمد الله حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة ولا يسعنا في هذه اللحظات إلا أن نخر سجودا لله شكرا على حسن توفيقه لنافي إتمام هذا العمل المتواضع.

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

من منطلق هذا الحديث الشريف أتفضل بشكري الخالص إلى

الأستاذ المشرف: غراف عبد الرزاق

شكرا شكرا شكرا

الذي كان بمثابة الأخ حيث لم يبخل علي بجهده المتواصل وأفكاره النيرة بحرف واحد.

وأنتم شكري المبجل إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد جزاكم الله خيرا.

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: علاقة مفهوم السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية

المطلب الثالث: النظرية الليبيرالية في تحليل السياسة الخارجية

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية التركية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية


مقدمة

مقدمة:

شكلت العلاقات الإيرانية التركية منذ قرون السمة التي تميز نمط التفاعلات في الشرق الأوسط، وهذا يرجع إلى التجاور الجغرافي والتنافس التاريخي، هذال الذي ألقى بضلاله على علاقتهما في العصر الحديث، خاصة أثناء التغييرات الداخلية الجذرية التي جرت في البلدين، بحيث تمتزج أدوات التنافس مع محفزات التقارب لتنتج خليطا فريدا من نوعه في العلاقات الإقليمية والدولية، فإيران وتركيا ليستا دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط يتجاوز حظورهما الإقليمي على الحدود السياسية لكليهما على كل حال خلال العقود الماضية للإلتفات التركي للشرق الأوسط بسيطا نسبيا، حيث كانت تلي جل إهتماماتها تجاه الحضارة الغربية، وهو ما يرافق توجهاتها الداخلية في ذلك الحين، إلا أن إنسداد الطريق أمامها نحو الإتحاد الأوروبي جعلها تعود أدراجها إلى الشرق الأوسط، وتعمل على تحسين علاقاتها وإعادة ربط تفاعلاتها مع دول الجوار خاصة العربية والإسلامية منها وعلى وجه التحديد إيران، حتى ولو كانت على مستوى غير رسمي إلا أن إندلاع الحراك السياسي في سوريا جعل منه أرضا خصبة لعودة التنافس والتصادم بين مساعي إيران وتركيا الإستراتيجية وهذا وفقا للمواقف والسياسات التي تنتهجها كل منهما بحيث أصبحت سوريا ساحة للصراع الإقليمي الرئيس بين وإيران وتركيا على النفوذ والهيمنة في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

وإرتكانا لما سبق فإنه ما يبعث على هذا التساؤل في هذا السياق هو:

- ما مدى تأثير تفاعلات القوى الإقليمية إيران وتركيا في توجيه النزاع السوري؟

تساؤلات الدراسة:

- ما هي محددات السياسة الخارجية لإيران وتركيا؟
- كيف يساهم صدام المصالح الإستراتيجي بين إيران وتركيا في تأجيج النزاع السوري؟
- ما هي فعالية الإستراتيجيات المتبعة من قبل إيران وتركيا في إحتواء النزاع السوري؟

فرضيات الدراسة:

- من شأن الأهمية الإستراتيجية لسوريا أن تساهم في صدام القوى الإقليمية/إيران وتركيا الأمر الذي سينعكس بالسلب على النزاع السوري.
- من شأن تغيير ميزان القوى بين القوى الإقليمية إيران وتركيا في إحتواء النزاع وذلك حسب مصالح الطرف المسيطر على الوضع.

منهج الدراسة:

أما فيما يخص المناهج المتبعة فقد تم إستخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: تم الإعتماد عليه من أجل وصف محددات السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا خاصة المتعلقة بالجانب البوليتيكي والعلاقات التي تربطها بالفواعل الأخرى.
- المنهج التاريخي: من أجل سرد الوقائع التاريخية المتعلقة بالعلاقات الإيرانية التركية بالفواعل الدولية وكذا التتبع التاريخي لكل من طبيعة النزاع السوري والمواقف وإستراتيجيات التركية والإيرانية تجاه الأزمة السورية.
- المنهج المقارن: مقارنة المواقف والإستراتيجيات لكل من إيران وتركيا.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة تناولت موضوع السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا وكذلك الأزمة السورية ومن بين هذه الدراسات:

- دراسة زلاقي حبيبة تحت عنوان "**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**". مذكرة ماجستير في العلوم السياسة جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، وقد تناولت هذه الدراسة ثلاثة فصول ابتدأتها بالفصل الأول المعنون بـ: مفهوم ومحددات السياسة الخارجية والمحددات الداخلية والخارجية، وإلى التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، ثم الفصل الثاني والذي تم التركيز فيه على محددات السياسة

الخارجية الإيرانية وأثر التحولات الدولية الجديدة عليها. أما الفصل الثالث والأخير فقد عرجت على البرنامج النووي الإيراني في ظل التحولات الدولية الجديدة.

- كتاب طارق زياد الشرطي، تحت عنوان "**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية**"، الصادر عن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان حيث ركز فيه الكاتب على المحددات السياسة الخارجية التركية إضافة إلى مواقف الدولة التركية من الحراك السياسي الحاصل في الدول العربية.
- كتاب عزمي بشارة المعنون بـ "**سورية: درب الآلام نحو الحرب، محاولة لفهم التاريخ الراهن**"، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حيث تناول هذا الكتاب الأزمة السورية وأسبابها مع التركيز على مواقف القوى الإقليمية والدولية حيال هذه الأزمة.

أهمية وأهداف الدراسة:

- **أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى للكشف عن المتغيرات المتحكمة في السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا.
- محاولة التعرف على أهمية الأسباب والعوامل التي عملت على تأجيج النزاع في سوريا.
- معرفة دور كل من إيران وتركيا تجاه النزاع في سوريا.

- **أهداف الدراسة:**

أما بالنسبة للأهداف المتواخاة من الدراسة فإنها ترسى بالأساس إلى:

- إستعراض محددات السياسة الخارجية الإيرانية والتركية.
- إبراز كيفية تعامل القوى الإقليمية والدولية مع الأزمة السورية، والكشف عن الأهداف المباشرة وغير المباشرة في النزاع السوري.
- إستعراض وتحليل المواقف والإستراتيجيات الإيرانية والتركية حيال الأزمة السورية.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في ندرة المادة العلمية فيما يخص الإستراتيجيات، لإحتواء النزاع في سوريا لكل من إيران وتركيا. كما تكمن الصعوبة في إفتقاد المراجع التي تنطوي على القدر الكافي من الموضوعية في تقديم الأسباب والمواقف المتعلقة بموضوع الدراسة.

هيكل البحث ومحتوياته:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقه مقدمة وفصل تمهيدي المعنون بالإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، الذي يحتوي على مبحثين تناولنا في الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية والثاني الإطار النظري للسياسة الخارجية.

أما الفصل الأول جاء بعنوان: محددات السياسة الخارجية الإيرانية والتركية ينقسم بدوره إلى مبحثين يتم التركيز فيهما على المحددات الداخلية والخارجية لكل من إيران وتركيا.

ثم الفصل الثاني بعنوان الأزمة السورية الجذور والعوامل الداخلية والخارجية، يحتوي على مبحثين: المبحث الأول جاء في مضمومنه على طبيعة النزاع في سوريا أما المبحث الثاني تناول أطراف النزاع في الأزمة السورية.

وأخيرا الفصل الثالث تحت عنوان النزاع السوري بين تجاذبات وتصادمات السياسة الخارجية وهو الآخر تناول مبحثين حيث تم التركيز في الأول على المواقف لكل من إيران وتركيا تجاه النزاع في سوريا أما الثاني فتم التركيز فيه على الإستراتيجيات الإيرانية والتركية لإحتواء النزاع في سوريا.

الفصل

التمهيدي

قبل عرض محددات السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا يجب علينا التطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، وهذا لما تكتنفه الظاهرة من الأهمية والتعقيد، كما سنتطرق إلى عرض أهم النظريات التي قامت بتفسير السلوك الخارجي للدول خاصة في ظل التحولات والتطورات التي مست العديد من القضايا الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

تحتل السياسة الخارجية مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين والمنظرين سواء على مستوى النقاش الأكاديمي أو السياسي، وهذا سبب الاختلاف حول تعريف تبنى عليه مع التغيرات التي حصلت عرفت العلاقات الدولية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة تحولات وتطورات على مستوى الموضوعات التي زادت من التعقيب والصعوبة في الوصول إلى تعريف إجرائي للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من الظواهر المعقدة التي لم تجد تعريف واحد أو شاملا يتفق حوله علماء ومفكري السياسة، فنجد أن كل مفكر قدم تعريفه الخاص للسياسة الخارجية حسب نظرته وتفكيره من خلال تركيزه على بعد أو متغير معين.

فنجد أن "حامد ربيع" عرفها بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة لوجوء حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[1]

لقد ركز حامد ربيع في هذا التعريف على النشاط الخارجي لا على السياسة الخارجية كما أنه فصل هذا النشاط عن الدولة أي نزع عنه طابع الرسمية من حيث سيطرة صناع القرار على السياسة الخارجية.

ويعرفها "كريستوفر هبل" بأنها مجموعة العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها فاعل مستقل (غالبا الدول) في العلاقات الدولية.[2]

أما من خلال هذا التعريف فنجد أن "كريستوفر هبل" قد أولى أهمية كبيرة على الرسمية في السياسة الخارجية، وعلى التنظيم الذي يكون من قبل الفاعل، يشترط فيه الاستقلالية، كما يعرفها

---

[1] محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص 20.

[2] خديجة لعريبي: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 20.

"نصيف يوسف": بأنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وغيرها أو نحو قضايا معينة؛ فهي كحفل متميز ضمت العلاقات الدولية تعمل على دراسة السلوك والرؤية التي تتعامل بها الدول تجاه بعضهم في السياسة الخارجية".[3]

ونجد في بعض التعريفات أنه يتم التركيز على الأهداف السياسة الخارجية مثل تعريف: "بادلفورد ولنكولن": "فهي العنصر الأساسي في العملية التي من خلالها تترجم الدولة مصالحها وأهدافها العامة والمعقولة في مسار عمل ملموس لتحقيق هذه الأهداف والحفاظ على المصالح".[4] وهناك بعض التعريفات التي تركز على سلوكيات وتصرفات ضياع القرار مثل تعريف: "مازن الرمضاني" السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.

وتعريفات أخرى تركز على أن الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي مثل تعريف: "باكفيلد وزملائه": تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها وترد عليها لاحقا) الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف (مشكلة) جديدة خارج حدودها السياسية.[5]

ومن خلال جميع التعريفات، نجد أن "روزنو" قد قدم أكثر من التعريفات شمولا للسياسة الخارجية فهو يرى بأنها تصرفات سلطوية التي تتحدها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير المرغوبة.

كما كان لـ"محمد السيد سليم" دور في منح تعريف أكثر قربا للسياسة الخارجية من خلال منح أبعاد أساسية في السياسة الخارجية تتمثل في الواحدية، الرسمية العلنية، الاختيارية، الهدفية، الخارجية والبرنامجية حيث يقول أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[6]

---

[3] شنين محمد المهدي: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي (2001-2013) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2014، ص 16.
[4] خديجة لعريبي: مرجع سبق ذكره، ص 15.
[5] محمد السيد سليم: مرجع سبق ذكره، ص 9-10.
[6] المرجع السابق، ص 11-12.

وللسياسة الخارجية أهمية كبيرة على اعتبار أنها من العناصر المكونة للسياسة العامة، والأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، وتحتل مركزا وموقعا في السياسة العامة، ويمكن حصر هذه الأهمية في:

- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية في إضفاء المكانة الدولية على الوحدة الدولية.
- تلعب دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.
- لها دور هام في تأمين المصالح الخارجية.
- لها دور هام في تحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي.
- إعطاء الدولة مكانة دولية رفيعة تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.
- لها دور سياسي داخلي في تدعيم سلطة صناع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على السلطة الداخلية.[7]

المطلب الثاني: علاقة مفهوم السياسة الخارجية ببعض المفاهيم المشابهة

1- علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية:

هناك جملة من التعاريف للعلاقات الدولية، نذكر منها على سبيل المثال والحصر: "فريديريك تمان" الذي عرفها بأنها: "كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية".

أما "محمد طه بدوي" فيعرفها بأنها: "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقراراتها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع".[8]

أما "سيد بكمان" فيربط تعريفه للعلاقات الدولية بمجمل العلاقات الحاصلة بين أفراد منتمين لدول مختلفة، فالسلوك الدولي وفقا له هو عبارة عن سلوك لاجتماعي ناتج عن تأثره سلوكات هؤلاء الأفراد / الجماعات المنتمين لدول أخرى، فالعلاقات الدولية هي ذلك العلم الذي ينتمي بدراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين الدول سواء كانت في المجال الدبلوماسي أو العسكري أو

[7] طارق زياد الشرطي: السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2014، ص 30-31.

[8] هيل عبد الملى طشطوش: مقدمة في العلاقات الدولية لجامعة اليرموك، الأردن، د.ط، 2010، ص 12.

الاستراتيجي، وقد تكون هذه التفاعلات على شكل تعاون / تنافس/ صراع في إطار نظام يتسم بالفوضى، أي غياب سلطة مركزية تضبط وقيد سلوك الفاعلين.[9]

من خلال تعريفنا للعلاقات الدولية يتضح أن السياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية، فإذا كانت السياسة الخارجية هي سلوك الدولة تجاه الدولة أخرى؛ فإن العلاقات الدولية هي نتيجة لهذه السلوكات أو التفاعلات وهذا الترابط والتداخل يطبق كذلك في الجانب النظري، حيث نجد أن النظريات للعلاقات الدولية يمكن الاعتماد عليها أو على بعض منها في تفسير السياسة الخارجية لدولة ما.[10]

2- علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية:

تعرف السياسة الداخلية على أنها مجما القرارات والسياسات التي تتبناها في علاقاتها مع محيطها الداخلي (أفراد) في جميع المجالات سواء كانت سياسة أو إقتصادية أو اجتماعية وحتى أمنية.[11] ويرى أغلب المهتمين بشؤون السياسة الخارجية أن هناك ترابط وطيد وحتمي بين كل من السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لدولة ما، ذلك لأن التفاعلات الحاصلة على المستوى الخارجي لدول ما هي إلا انعكاسات لما يحدث على مستوى البيئة الداخلية فنجد مثلا:

أن الدولة المستقرة سياسيا واجتماعيا وإقتصاديا تنشط وتتفاعل مع التغيرات المحيطة ببيئتها الخارجية في حين نجد أن الدولة التي تعاني من عدم الاستقرار الداخلي، كأن تكون في حالة أزمة اقتصادية أو تشهد أحد أقاليمها نزاع داخلي غير متفاعل مع مجريات الأحداث الدولية، ما يؤدي إلى تراجع نشاطها على المستوى الخارجي لعدم قدرتها على التنسيق بين الجهود الداخلية والخارجية.[12]

[9] شنين محمد المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 17.
[10] المرجع السابق: ص 18.
[11] المرجع السابق: ص 19.
[12] خديجة لعريبي: مرجع سبق ذكره، ص 17.

3- علاقة السياسة الخارجية بالإستراتيجية:

يعرف "كلاوز فيتتش" الاستراتيجية على أنها: "استخدام المعارك للوصول إلى غرض الحرب والمقصود بغرض الحرب هو تحقيق الدولة لأهدافها ومصالحها الحيوية". ارتبط مفهوم الإستراتيجية وفقا "لكلاوز فيتتش" بالمجال العسكري لكنه تطور فيما بعد ليشمل ميادين أخرى (اقتصادية، اجتماعية، سياسية وغيرها).

إن علاقة السياسة الخارجية بالاستراتيجية هي علاقة جزء بالكل فالإستراتيجية هي الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدفها الخارجية، ومن بين هذه الوسائل نجد السياسة الخارجية، فالدولة تعتمد على سياستها الخارجية كأداة من أدوات الاستراتيجية للوصول إلى أهدافها.[13]

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة الخارجية

من أجل فهم ودراسة السياسة الخارجية لابد من التطرق إلى المقاربات النظرية التي تحتوي على العديد من التفسيرات المتنوعة لهذه الظاهرة، حيث تركز كل مقاربة على مجموعة من التغيرات كأسس لتحليل التفاعلات الدولية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية في السياسة الخارجية:

الواقعية الكلاسيكية تقدم منظور متشائم للعلاقات الدولية: فهي تصور العالم على أنه يتسم بالتنافسات الأمنية والحرب، وهي تحمل تفاؤل قليل من "الفرار من شر القوة، بغض النظر عما يفعله الواحد"، فالواقعية تعتقد بأن الحرب هي عنصر جوهري للحياة في النظام الدولي.[14] حتى وصل الأمر ببعض أن اعتبروا بأن الحرب هي الأصل والسلم والسلام هي ظواهر من بين الظواهر التي تحدث في العلاقات الدولية.

الواقعية لا تميل إلى التمييز بين الدول الجيدة وتلك السيئة، لكن بدلا من ذلك هي تميز بين الدول على أساس قدرات قوتهم النسبية، حيث في تفسير الواقعية للحرب الباردة، على سبيل المثال

---

[13] تشنين محمد المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 18.

[14] John measheiner, the tragedy of great power politcs (New York: Norto,α company 2001), p 26.

كلا الطرفين كانوا مدفوعين باهتماماتهم حول توازن القوة، وكل طرف فعل كل ما في وسعه لتعظيم قوته النسبية.[15]

فهي تميل إلى معاملة الدول على أنها صناديق سوداء أو كرات البيلياردو، كما أنها تهتم بالقوة النسبية التي تمتلكها الدولة في لحظة ما، الحسابات حول القوة تستلقي على قلب الكيفية التي تفكر بها الدول حول العالم المحيط بها، فالقوة هي العملة الخاصة بسياسات القوى الكبرى والدول تتنافس فيما بينها عليها. فما يمثله المال لاقتصاد، نفس الأمر مع ما تمثله القوة بالنسبة لعلاقات الدولية.

الواقعيون هم متشائمون حين يتعلق الأمر بالسياسات الدولية يوافق الواقعيون بأن خلق عالم سلمي ستكون أمر مرغوب فيه، لكنهم يرون بأنه لا يوجد مفر من الطبيعة القاسية للعالم للتنافس على الأمن والحرب، خلق عالم مسالم هي بالتأكيد فكرة جذابة، لكنها ليست عملية.

الأفكار الأساسية للنظرية الواقعية الكلاسيكية:

الفكرة الأولى هو أن النظام الدولي الفوضوي الذي لا يعني بأنه مشوش أو أنه ممزق من قبل اللانظام.[16] أنه من السهل رسم مثل الاستنتاج، منذ أن الواقعية تصور عالم مشكل بتنافسات أمنية والحرب في حد ذاته على كل حال الفكرة الواقعية للفوضى ليس لها علاقة مع النزاع – هو مبدأ تنظيمي– والذي عني بأن النظام يتكون من دول مستقلة والتي ليس عليها سلطة مركزة فوقهم، السيادة بكلمات أخرى ملازمة للدول ذلك لأن ليس هناك كيان حاكم علوي في النظام الدولي.

الفكرة الثانية هو أن القوى الكبرى بطبيعتها تملك بعض القدرات العسكرية الدفاعية، والتي تمنحكم المقومات اللازمة لإيذاء وربما تدمير بعضها البعض، الدول هي خطر محتمل بالنسبة لبعضها البعض، إلا أن بعض الدول تملك قدرات عسكرية من دول أخرى وهم بذلك أكثر خطر، القوة العسكرية لدولة ما تعرف عادة بأسلحة معينة والتي تكون تحت تصرفها، إلا أن بالرغم من عدم وجود أسلحة الأفراد في هذه الدول لا يزال يمكنهم أن يستخدموا أيديهم وأقدامهم لمهاجمة السكان في الدولة الأخرى.[17]

---

[15] Lbid, p 20.
[16] Lbid, p 22-23.
[17] Lbid, p 24.

الفكرة الثالثة هو أن الدول لا يمكن أن تكون متأكدة بخصوص نوايا الدول الأخرى خاصة وأنه لا توجد دولة يمكن أن تكون متأكدة من الدولة الأخرى وأنها لن تستخدم قدراتها العسكرية الهجومية لمهاجمتها، هذا لا يعني القول بأن الدول لها بالضرورة نوايا عدوانية، بالفعل كل الدول في النظام يمكن أن تكون موثوق بها، لكنه من المستحيل أن تكون متأكدا بشأن تلك الأحكام ذلك بأن النوايا من المستحيل أن تتكهن بها يقينا 100%، هناك العديد من الأسباب المحتملة للدول ولا يمكن لأي دولة أن تكون متأكدة بأن الدولة الخرى غير مدفوعة أو محقرة بواحدة منهم أبعد من ذلك النوايا يمكن أن تتغير بسرعة بذلك نوايا الدولة يمكن أن تكون حميدة في يوم وعدوانية في اليوم الذي يليه، عدم اليقين حول النوايا لا يمكن تجنبها، والتي تعني بأن ادول لا يمكن أبدا أن تكون على يقينا بأن الدول الأخرى ليس لها نوايا هجومية لتذهب جنبا إلى جنب مع قدراتها الهجومية.[18]

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية

ظهرت الواقعية الجديدة كبديل للواقعية الكلاسيكية خاصة أثناء الحرب الباردة ففقد جاءت هذه النظرية من أجل تفسير الحرب والتحالفات وخلافا للواقعية الكلاسيكية فهي ركزت على دراسة متغير القوة لفهم سلوكيات الدول وعلاقتها، فهي تعتبر قوة وسيلة وليست غاية كما ركزت على تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن وتوازن القوى كهدف أولي، حيث يقول "والتر" في هذا السياق: "الاهتمام الأخير ليس من أجل القوة وإنما من أجل الأمن"[19]، كما يركز "والتر" على مستوى الحليل الدولي نتيجة لتزايد هذا الأخير في تأثيره على سلوكيات الدول والراجح لتزايد قوة وعدد هاته المؤسسات الدولية والغير دولية، كانت قد أهملتها الواقعية الكلاسيكية في تحليلاتها حيث نكيف الواقعية الجديدة مع هذا الوضع الجديد محاولة في خلف إطار يشمل جميع هاته العوامل والإبقاء على الدور المركزي للدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية معتبرا أن العوامل الأخرى من منظمات حكومية وغير حكومية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات...إلخ كأدوات تصنعها القوى الكبرى بشكل عام والعظمى بشكل خاص للإبقاء على الوضع القائم بشكل يحافظ على هيمنتها مقيدا أي دولة تحاول بسلوكها زعزعت هذا الوضع، فالدولة هي الفاعل الأساسي لأنها

---

[18] Lbid, p24.

[19] خديجة لعريبي: مرجع سبق ذكره، ص 38.

الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف المنظم أما العوامل غير الدولية فهي موجودة على الساحة الدولية ولكنها ما هي إلا شكل جديد لتفاعل الدول بآليات جديدة.[20]

كما يرى "كنيث والتز" أن اللاستقرار في العالم نتيجة للفوضى أي غياب السلطة المركزية يجعل من الأمن سلطة نادرة في العلاقات الدولية لكن هذا لا يعني أن هذه السلطة غائبة تماما، فبإمكان تلطيف هذه الفوضى والإبقاء على الوضع قائم كما هو دون الدخول في مسار من زيادة القوة، أ]رز مظاهره سباق التسلح لأن هذا الأخير ضمن واقع الفوضى يجعل أمن الدولة ما هو إلا أمن للدول الأخرى. ما يدفع كل دولة تشعر أن قوة الدول الأخرى قد هددت أمنها الدخول هي الأخرى في مسار لزيادة القوى ومنح الشك والريبة هذا يدخل الدول المغيرة للوضع القائم في حلقة مفرقة من زيادة القوة الذي ينتمي بشكل حتمي نحو الحرب.[21]

في ظل الفوضى الدولية يبقى هدف الدولة الوحيد والأساسي على المستوى الخارجي هو المحافظة على الذات والبقاء وباعتبار أن أي دولة لا يمكن أن تثق في نية الدول الأخرى، فالدولة تحمي نفسها بنفسها كما يجب على الدول أن تتدفع الأسوء وهو ما يعرف بالمأزق المني.[22]

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية في تحليل السياسة الخارجية

تعتبر النظرية الليبيرالية أو كما يطلق عليها بالمثالية، النظرية، المقابلة أو المنافسة للواقعية، وهذا لاختلافها الواضح في فهم سلوكيات الدول وتفسيرها وفهم العوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها فقد جاءت لتكريس مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد.

ترتكز الليبيرالية على 5 فرضيات أساسية:

1- الدول ليست الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية.

2- الدول ليست الفواعل الموحدة والعقلانية.

3- الدول أصبحت أقل اهتماما بالقوة والأمن.

[20] أنور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية– دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان استراتيجية العراق، د.ط، 2007، ص 365.

[21] شنين محمد المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 21.

[22] خديجة لعريبي: مرجع سبق ذكره، ص 36-37 .

4- الدول لا تعارض بالضرورة التعاون كما ترى بعضها البعض كشركاء وليس كأعداء.

5- المؤسسات الدولية تعزز التعاون.

وعلى هذا الأساس ألغت الليبيرالية صفة الأكثر أهمية الدولة في العلاقات الدولية من خلال التركيز على أهمية الفواعل الأخرى الغير دولاتية كالشركات المتعددة الجنسيات، فحسب منظري الليبيرالي أن الطابع السلمي هو الذي يغلب على المعاملات والتفاعلات تبين الدول وأنه يمكن التغلب على الفوضى الدولية من خلال بعض أنواع العمل الجماعي وهي الطريقة الأنسب لتجنب الحرب.[23]

وتقوم النظرية الليبيرالية على عدة أفكار تعتمدها كأساس لتحليل التفاعلات الدولية وهي:

1- القوة الناعمة:

وهي ممارسة القوة بطريقة غير مباشرة بالتأثير في الدول بموارد القوة الغير المادية مثل: الثقافة، الإيديولوجية والمؤسسات هي بذلك تخالف القوة العللية التي تترافق مع الوسائل المادية أو ما يعرف بالقوة العسكرية.[24]

2- الاعتماد المتبادل:

وهو يعني الاعتماد المشترك أو التبادلي ويكون على المستوى الإقليمي أو القاري أو العالمي، ويمس عدة مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية...إلخ. من خلال الدخول في تفاعلات التعاون، ويعرف بأنه ظاهرة معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول ينتج عنها حساسية عالية للأعضاء تجاه التغيرات التي تطرأ أعلى أحدهم بالإضافة إلى درجة عالية من التأثير والتأثر في الأحداث الخارجية.[25]

---

[23] المرجع السابق: ص 42.

[24] أنور محمد فرج: مرجع سبق ذكره، ص 297.

[25] المرجع السابق: ص 292.

3- طبيعة النظام الدولي:

يقر الليبيراليون بفوضوية النظام الدولي لكن هذه الفوضى لا تؤثر على التعاون بين الدول،[26] وحسب الليبيرالية فإن الصراع وفعالية القوة العسكرية قد انخفضت في استخداماتها بالنسبة للعدد من القضايا والموضوعات وخلفه الصراع بأساليب ومصادر اقتصادية التي أصبح لها دور كبير في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدول مثل: الدول المنتجة للبترول تمارس دور كبيرا في العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بالقوة العسكرية.[27]

---

[26] شنين محمد المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 25.

[27] أنور محمد فرج: مرجع سبق ذكره، ص 310.

وهكذا فإنه يمكن استنتاج أن السياسة الخارجية تعتبر مظهر من مظاهر أو شكل من أشكال العلاقات الدولية، فهي عبارة عن سلوك منظم، وأنشطة خارجية تنتهجها الدولة من أجل تحقيق أهدافها سواءا قريبة المدى أو بعيدة المدى.

كما تعمل النظريات على تقديم مختلف التفسيرات لسلوك الدولة الخارجي على جميع المستويات.

الفصل

الأول

من أجل فهم السلوك الخارجي لأي دولة لابد من التطرق إلى دراسة المتغيرات التي تؤثر في تشكيل ومنح القرار في السياسة الخارجية، وتختلف محددات السياسة الخارجية لكل دولة وهذا حسب المتغيرات، فمنها داخلي يعمل على التوجيه، ومنها ما هو خارجي يكون كرد فعل الدولة على المؤشرات الخارجية، وفي هذا الفصل سوف نسلط الضوء على السياسة الخارجية الإيرانية والتركية من حيث المحددات الداخلية التي تؤثر على سلوكها الخارجي.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

يتأثر السلوك الخارجي الإيراني بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي جعلت من صناع قرارها حارصين على أن تكون إيران كقوة إقليمية منافسة للقوى الكبرى الإقليمية أو العالمية في المنطقة ويمكن أن تبرز هذه المحددات فيما يلي:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

1- محددات جيوبوليتيكية:

يركز الباحثين على الموقع الجغرافي للدولة ودوره في حياتها وأمنها وعلاقاتها، حيث يلعب عامل المكان دورا أساسيا في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها أثارا في العلاقات الدولية تفوق الأثار التي تركتها دولا أكبر منها، من حيث المساحة والموارد، وفي المقابل إن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها دور وتأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع".[27] وانطلاقا من ذلك الدور وبحكم الموقع الجيوبوليتيكي الإيران في منطقة الشرق الأوسط وما فرض عليها هذا الوقع المجاور للدول الصديقة وتلك التي تمثل تهديدا عليها حيث نجد أن إيران تشكل معبرا أرضيا بين وسط آسيا وشرقها من جهة وبين غرب آسيا وشرق البحر المتوسط من جهة أخرى فهي تقع في منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض "لمكين" وكذلك تكتسي سواحلها المطلة على خليج عمان وبحر العرب لما لها من أهمية استراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية القوة البحرية" "لغريد ماهان".[28]

حيث تحتل إيران "المرتبة 17" من حيث المساحة التي تقدر بـ 1648000 كلم² وتحتوي "30 مقاطعة"[29] وبحكم هذه المساحة التي تعادل ثمن مساحة العالم العربي فهي تحدها دول على طول حدودها البرية والتي يقدر طولها بحوالي 5440 لكم² وهي باكستان وأفغانستان من الجهة الشرقية

---

[27] مبروك غضبان: المدخل للعلاقات الدولية، (عنابة: دار العلوم 2007) 273 نقلا عن سليم العايب الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011).

[28] عبد المنعم هادي علي: إيران– روسيا دراسة في واقع الجوار والتنبؤ فيه، رسالة ماجستير في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2006، ص 50.

[29] زلاقي حبيبة: تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 55.

والعراق وتركيا من الغرب وتركمنستان، أذربيجان وأرمينيا من الشمال، أما على الحدود البحرية فنجد تركمنستان أذربيجان أرمينيا في بحر قزوين، ودول سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والكويت والمملكة العربية السعودية في مياه بحر عمان والخليج العربي.[30]

وبحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله إيران مكنها هذا من السيطرة على المعابر الرئيسية التي تضمن تحرك واستمرارية عجلة الاقتصاد العالمي والغربي والأمريكي بصفة خاصة والمتمثلة في كل من: مضيق هرمز، بحر الخليج الذي يعتبر المعبر الرئيسي لنفط إيران والذي يمثل 80% من صادراتها الخارجية، والذي يعتبره الجمهورية الإيرانية بأنه خليج المياه الفارسية وهذا ما جاء لسان "علي أكير ولايتي" وزير الخارجية السابق يقوله: "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية".[31]

أما فيما يخص الطابع الديمغرافي للجمهورية الإيرانية فنجد أنه تعود في جذورها التاريخية إلى القبائل الأوروهندية باستثناء العرب في خوزستان وقبائل تركمان في مقاطعة غوليتان.[32]

فالتركيبة الإيرانية لا توجد لها إحصاءات رسمية ومع ذلك يمكن تقديم نسب تقديرية له: الفرس(51%)، الأذريون (24%)، المزانديون (08%) الأكراد (07%)، العرب (03%)، اللوريون (02%)، البلوش (02%)، التركمان (02%)، أخرى (01%).[33]

أما فيما يخص التركيب الديني يمثل المسلمون 98% من سكان إيران وتنقسم إلى شعية وتمثل الأكثرية بنسبة 91% والسنة يمثلون بين 07 إلى 08 % والمسيحيون واليهود وزرادشت والبهائيون بنسبة 01%.[34]

ومن خلال هذا التنوع في التركيبة الإثنية للجمهورية الإيرانية عملت على ميثاق التماسك الداخلي عبر الاعتراف بضرورة المساواة في الحقوق والواجبات لجميع فئات المجتمع ضمن

---

[30] نفس المرجع السابق، ص 55.

[31] نفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 16.

[32] وليد عبد الحي: إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2010، ص 42.

[33] نفس المرجع السابق، ص50-51.

[34] أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية الإيرانية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، السودان، الخرطوم، 2012، ص 20.

الدستور الإيراني وهذا ما نصت عليه المادة "19" "يتمتع أفراد الشعب الإيراني –من أية قومية أو عشيرة كانوا– بالمساواة في الحقوق، ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سببا للتمييز".[35]

التنوع الاستراتيجي للأقليات داخل إيران والدول الحدودية عملت على استغلالها في صنع سياستها الخارجية بصفة عامة وإيزاء جيرانها الحدوديين تحديدا عما يخدم ويحقق مصالحها، وعلى سبيل المثال: استغلال الأقلية الكردية في صراعها مع العراق وكذلك استغلالها للأقليات الشعبية تلك المنتشرة متواجدة بكثرة في الدول أين عملت عبرهم لإقامة أنظمة موالية لها، كما نجد أيضا أن للإثنية دور كبير في تحديد النظام السياسي الداخلي لإيران، كما أن الميزة التي تتمتع بها الأقلية الشيعية ساهمت في تحديد النظام السياسي الداخلي لإيران من خلال السيطرة عليه.

2- بنية النظام السياسي:

من أجل فهم السياسة الخارجية لأية دولة لابد من فهم بنية النظام السياسي السائد فيها وذلك باعتبار أن المؤسسات السياسية تساهم في صناعة السياسة الخارجية، وفي هذا الإطار فإن ما يميز النظام السياسي الإيراني هو تأثير نجاح الثورة الإسلامية التي أصبح لها نظام دستوري يمنع قيود على خيارات السياسة الخارجية كما يعتبر أداة لتبريرها أيضا، وفيما يلي سنتطرق إلى القوانين الدستورية وللمؤسسات الفاعلة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية:

- **الدستور:** تم إعداد الدستور الإيراني بعد الثورة الإسلامية وسقوط الشام، وهذا بعد إجراء استفتاء عام 1979م وتم تعديله في 1989م حيث يعتبر هذا الأخير المصدر الأساسي والرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية[36] وهذا ما تقره المواد الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية.

- **المادة 152:** تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع على أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على

[35] دستور جمهورية إيران الإسلامية –الفصل الثالث– المادة 19، ص 31.

[36] أحمد نو–ري النعيمي: كرجع سبق ذكره، ص 121-122.

الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي الوطن، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم التبعية للقوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة.

- **المادة 153:** يمنع عقد أية معاهدة تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية أو الاقتصادية، أو على الثقافة أو الجيش، أو الشؤون الأخرى للبلاد.
- **المادة 154:** "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري هدف رئيسي لها، ويعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في كافة أرجاء العالم، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم لحماية النضال المشروع للمستضعفين المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى".
- **المادة 155:** "تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى كل من يطلب ذلك، استثناء الذين يعتبرون وفقا لقوانين إيران مجرمين أو خونة".[37]

- **المرشد الأعلى أو ولاية الفقيه:** وهو السلطة والمصدر العلى للمؤسسات الدستورية الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية وهذا ما يميز الجمهورية الإيرانية التي تتصف بالسمة الدينية ذات العقيدة الشيعية وقد جسدت هذه النظرية لأول مرة من قبل الخميني عام 1979م عند نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية حيث قال: "إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم بالقانون والعدالة في إقامة الحكومة وأصبح له ما كان لرسول الله –صلى الله عليه وسلم– من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس".[38]

ما يؤكد هذه الصلاحيات هي المواد: 5–58–107 و112 من الدستور الإيراني والذي حدد أيضا صلاحيات ومسؤوليات المرشد الأعلى، وهذا في المادة 110: وهي: وظائف وصلاحيات القيادة وهي:

- تعيين الأعضاء الفقهاء لمجلس صيانة الدستور.

[37] دستور جمهورية إيران الإسلامية، الفصل العاشر، المواد: 152، 153، 154، 155، ص 97–98.

[38] حمدي عيسى سليمان: انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الولى 1988–2014)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، 2015، ص 15.

- نصب أعلى مسؤول قضائي في البلاد.
- تولي القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إقرار رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح المحكمة العليا".[39]

- **رئاسة الجمهورية:** ويأتي في المرتبة الثانية بعد ولاية الفقيه، ويعتبر المنصب الرسمي والمسؤول عن تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية وهذا ما أكدته المادة 113 من الدستور الإيراني: "يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد منصب القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين الثلاث وهو يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة وتبعا للنظام الإيراني فإنه يتم استفتاء لإنتخاب الرئيس لفترة مدتها 4 سنوات يجوز التجديد لولاية واحدة فقط، وله عدة مهام رخصها له الدستور من ضمنها:
  - التوقيع على مقررات مجلس الشورى.
  - يوقع على الاتفاقيات والمعاهدات.
  - تعيين نائبين له.
  - تولي مسؤولية التخطيط والميزانية والأعمال الإدارية.
  - تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية.[40]

---

[39] دستور جمهورية إيران الإسلامية، (ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزارة الارشاد الإسلامي(، إصدار وزارة الارشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ص 76-77.

- **السلطة التشريعية:** وتتكون من مؤسستين هما:

• **مجلس الشورى الإسلامي:** يتميز بدور السلطة التشريعية، يحتل مكانة بالغة وأهمية في النظام السياسي الإيراني، وهذا للممارسة الرقابية التي منحت له من قبل الدستور في المادتين (62 و 90) وهذا المجلس يتكون من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة لمدة "4 سنوات" ويتمون من:[41] 270 نائب له 14 صلاحية نذكر من بينها: سن وشرح القوانين والمصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والتي في المعاملات المالية الجامعة بالقروض، منح الحكومة الثقة وطرحها عنها واستجوابها.[42]

• **مجلس صيانة الدستور:** وهو المؤسسة الثانية التابعة للدولة التشريعية ويتكون من 12 عضو يختار القائد الأعلى 6 منهم و6 يتم اختيارهم من قبل رئيس السلطة التنفيذية ويوافق عليهم مجلس الشورى، ويتمثل دوره في مطابقة القرارات لمجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية، وهذا ما أقره الدستور الإيراني.[43]

- **وزارة الخارجية:** يتمثل دور وزارة الخارجية الإيرانية في تنفيذ القرارات التي تم التخطيط لها والمصادقة عليها من قبل كل من: القائد الأعلى ورئيس الجمهورية والسلطة التشريعية، ولكن مع فوز "أحمد نجاد" في انتخابات الرئاسة عمل على تشكيل مجلس التخطيط الاستراتيجي لسياسة الخارجية والمتمثلة مهمته في تقديم المشورة الاستراتيجية في القضايا الدولية للمرشد الأعلى.[44]

3- المحدد الاقتصادي الإيراني:

يركز الكثير من الباحثين على أن الإقتصاد من أهم محددات السياسة الخارجية ومن العوامل والمتغيرات المتحكمة في قوة الدولة لأنه الداعم الأساسي لباقي المحددات الأخرى، فكلما كان

---

[40] الركابي ساجد أحمد عبل: رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران، بغداد، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2006، ص ص 3- 5- 11.

[41] يهمان بتياري: المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (في كتاب إيران والخليج، البحث عن الاستقرار) مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1996، ص 87.

[42] الجوجري عادل: أحمدي نجاد في قلب العاصفة، دمشق، دار الكتاب العربي، ط1، 2006، ص 17.

[43] حجاب عبد الله: السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر3، 2012، ص 60.

[44] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 231.

إقتصاد الدولة قوي كان اعتمادها على نفسها أكثر، ولا تخضع للضغوط الدولية، أما إذا كان ضعيفا فهي تخضع للدول الأخرى وتكون في حالة تبعية.

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران أصبحت تشكل تهديدا على معظم القوى الدولية، فعملت على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمن تعزيز قوتها وأمنها، فالجمهورية الإيرانية تعتمد على النظام الاقتصادي الإسلامي كالاستقلالية عن النظام الرأسمالي والاشتراكي، ورغم هذه الصيغة الإسلامية إلا أن الإقتصاد الإيراني يعتبر من أبرز الإقتصاديات التي تعتمد على نفسها وتشهد ثباتا إيجابيا في العالم رغم المقاطعات الإقتصادية التي فرضها العالم الغربي عليها ورغم اعتمادها على عائدات النفط والغاز التي تعد المصدر الأساسي للدخل القومي الإيراني، حيث تتوفر على ثالث إحتياط في العالم من الغاز الطبيعي، إذ تنتج 130 مليار متر مكعب سنويا، أما فيما يخص النفط فهي ثالث أكبر إحتياطي في العالم.[45]

وتعد العائدات النفطية حوالي 60% من دخل الحكومة و30% من إجمالي الناتج المحلي تستهلك إيران 40% في الإستثمارات الأجنبية الأمر الذي جعل من الصادرات الإيرانية تتراجع 10% سنويا.[46]

وعلى هذا الأساس كان على الإيرانيين البحث على بديل من خلال البرنامج النووي السلمي لإنتاج الطاقة لدفع عجلة الإقتصاد، فقد نجحت إيران في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي وامتلاكها لدورة الوقود النووي الكاملة كما تم إغلاق عنه في 11 أفريل 2006 من قبل أحمدي نجاد.

كما أنه للإقتصاد الإيراني مصادر أخرى كان لها دور كبير في اعتماد الجمهورية الإيرانية على نفسها ونذكر على سبيل المثال: صناعة الصلب والحديد، صناعة السيارات، الصناعة الإلكترونية والمواد الغذائية.[47]

---

[45] زلاقي حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[46] وليد عبد الحي: مرجع سبق ذكره، ص 96-98.

[47] شنين محمد المهدي: مرجع سبق ذكره، ص 37-38-39.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

1- على المستوى الإقليمي الإيراني:

مع نهاية الحرب الباردة، والتطورات المرافقة له، خاصة الإنفجار الحاصل فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية، هذا الذي قسم النظام الدولي إلى مجموعة أقاليم، تشبه إلى حد بعيد النظام العالمي، أغلب هاته الترتيبات كانت كرد فعل على نفوذ القوى العظمى –الولايات المتحدة بشكل خاص– والحد من تأثيراته، هذا الذي أدخل بين المستوى الداخلي والمستوى الدولي والمستوى الإقليمي، حيث أصبحت السياسة الخارجية للدول هي إنعكاس للضغوط البيئية الإقليمية أكثر منها من البيئة العالمية، فعند تسليط الضوء على منطقة الشرق الأوسط كإقليم، نجد مجموعة من الدول القطبية الإقليمية (إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية بشكل نسبي) سياساتها الخارجية هي التي تحدد شكل ونمط التفاعلات الداخلية في هذا الإقليم.

"يعتبر الإقليم العربي الإقليم الأهم ومن بين الأقاليم التي تنتمي إليها إيران في تحديده لسياستها الخارجية، نظرا لارتباطه التاريخي والجغرافي والعقائدي، وأيضا للأهمية الإستراتيجية والأمنية والإقتصادية للمنطقة".[48]

هذا الذي أدى إلى أن يبرز على الساحة الإقليمية لإيران سلسلة مترابطة من القضايا والملفات التي تؤثر على نمط واتجاه سياستها الخارجية. حيث نجد أن كل القضايا التي تخوض فيها إيران خاصة تلك الحساسة منها خاصة فيما يخص مسار برنامجها النووي، ومصير الدول التي تعاني من اللاإستقرار الداخلي، إذ أن الترابط الشديد الإيراني بالمنطقة، جعلها تتصادم مع أغلب الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، فمحاولة إيران اللعب على الساحة بشكل منفرد دون التنسيق مع القوى الكبرى الأخرى المتاخمة لها في الإقليم، هو الذي جلب عدم الاستقرار في الإقليم، خاصة بعد وصول المحافظين إلى سدة الحكم وخروج الإصلاحيين تحت حكم "محمد خاتمي"، الذي اتسمت فترته بالانفتاح على الدول العربية، من خلال الزيارات والاتفاقيات، والذي تغير مع وصول أحمدي

[48] شنين محمد المهدي: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي (2001–2013) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2014، ص 73.

نجاد إلى السلطة[49] نذكر على سبيل المثال مشاريع نقل النفط إلى الأسواق العالمية عبر سوريا، هذه الأخيرة التي كانت موالية لإيران، وقامت أيضا بإبعاد الدول العربية من المشاركة، خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر، ما حتم تغيير الوضع السياسي في سوريا ونتائج الفوضى في الشرق الأوسط، على الوضع الداخلي الإيراني خاصة الإقتصادي منه، كان له من الأثر أن ساهم في الدفع بها إلى إعادة النظر في نمط وطبيعة سياستها الخارجية تجاه إقليمها، وطريقة تعاملها مع المنطقة، خاصة بعد التطورات العالمية فيما تخص علاقات القوة بين القوى الكبرى العالمية، وهو ما سنتناوله لاحقا في المطلب الموالي.

كما أن إيران تلعب دورا كبيرا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سواء كان هذا على الجانب السياسي أو العسكري، ففي الجانب السياسي تعمل جاهدة من أجل أن تكون للدول العربية والإسلامية مواقف تجاه هاته الأزمة، لكن هاته الأخيرة –الدول العربية– لم تفعل شيئا إزاء العدوان الإسرائيلي على فلسطين وسوريا ولبنان، هاته المساعي التي كتب لها الفشل، يقع اللوم والأكبر على الدول العربية الت كشفت في أكثر من مناسبة بعلاقاتها مع إسرائيل، أما فيها يخص الجانب العسكري نجد أن إيران تعمل على تمويل الجهات المسلحة الموالية لها في عدائها مع إسرائيل (حماس والجهاد والإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان).[50]

جاءت الأحداث الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية في سياق ما عرف بـ "الربيع العربي" لتحدث نوعا من الفراغ القيادي العربي، وتحولت إيران بذلك إلى قوة كبيرة وفاعلة في الإقليم، فالجمهورية الإيرانية، حيث بالتحولات الجارية في البلدان العربية على طريقتها، مسمية الحراك السياسي. "الصحو الإسلامية" وهي تنشد الإستفادة من التغييرات القائمة بما يخدم مشاريعها وتوجهاتها ويعزز نفوذها في عموم المنطقة.[51]

---

[49] أحمد زيد أبادي "إيران والعرب: مرحلة جديدة من عدم الثقة"، مجلة مختارات إيرانية السنة الخامسة، العدد 55، فبراير 2005، ص 61.

[50] ياسر قطيشات: إيران وثورات الربيع العربي على الرابط: –www.ahewar-org/debat/show.art.asp?aid:286016 [2016/04/02].

[51] بدر إبراهيم: "إيران تركيا في الربيع العربي" الجزيرة نت على الرابط: w.w.waljazeera.net/analysis/pages/65F1aaaf-attf.49df.8433-5768316c9237.[2016/04/02].

حيث إستفادت إيران من التواجد الشيعي في العالم، والعربي خاصة هذا الذي ساهم عبر الإستغلال الممتاز لإيران له في تحقيق غايتها الإستراتيجية بأن تخلق واقع جيو إستراتيجي، تمثل إيران مركزا له بكم مواقعها الجغرافي.[52]

كذلك تحظى منطقة آسيا الوسطى باهتمام كبير بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية لما لها هي الأخرى من إرتباطات حضارية وتاريخية وثقافية، حيث تعاملت إيران مع هاته المنطقة على مستوى المصالح الإقتصادية البحتة دون المساس بالجانب الديني الذي من شأنه أن يعكر صفو سير العلاقات الإقتصادية وكذلك الثقافية والتاريخية لما تمثله هاته من أهمية إستراتيجية، وهذا راجع لما تحتويه هاته المنطقة من ثروات طاقوية كبيرة.[53]

2- على المستوى الدولي:

تمثل المحددات الدولية بشكل أساسي، سياسات القوى العالمية المؤثر الأكبر على سياسات القوى الصغرة في صنع هاته الأخيرة لسياستها الخارجية، أما فيما يخص القوى الإقليمية الكبرى فهي في تنافس وتصادم مع القوى العالمية الكبرى التي تحاول التغلغل في هاته الأقاليم خدمة لمصالحها الإستراتيجية.

- **العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

يمثل العداء القائم بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية المحدد الأكبر لسياسة إيران الخارجية، حيث مثلت إيران تحديا للنموذج الأمريكي الأحادي، وبدأ هذا العداء منذ قيام الثورة الإيرانية وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها: استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للشاه المخلوع.[54]

[52] ملوكي سفيان: محددات العلاقات الإيرانية–الروسية بعد 11 سبتمبر 2001 (الواقع والآفاق)، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 43.

[53] مزيان فهد خزار الخزار: "الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 5، 2006، ص 70.

[54] زلاقي حبيبة: مرجع سبق ذكره، ص 87.

وكذلك أزمة الرهائن الأمريكية الذين إحتجزتهم إيران في 04 نوفمبر 1979م الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تفر من سياسة الخطر وتجميد الأرصدة على الجمهورية الإيرانية في جيمي كارتر (07 أفريل 1980م).[55]

كما كان للحرب الإيرانية والعراقية دور في تأزم العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا عندما تدخل هذا الأخير مباشرة في الحرب إلى جانب العراق عام 1987م، ومع بداية التسعينات وبالتحديد في الحقبة الرئاسية "لجورج بوش" الأب صدر تقرير عن وكالة الإستخبارات الأمريكية "CIA"يثبت أن إيران تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل وعليه صدر قرار يحظر كل التعاملات التجارية مع الجمهورية الإيرانية، كما قامت إدارة الرئيس الأمريكي "كلينتون" على سياسة "الإحتواء المزدوج" ضد إيران والعراق منذ ماي 1993م، ثم سياسة الحظر الإقتصادي الكلي على إيران الذي يمنع كل الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج من التجارة مع إيران، وهذا في 06 ماي 1995م، والذي ألحق به قانون "داماتوا" في 1996م، الذي يقضي بفرض عقوبات إقتصادية على الشركات الأجنبية التي تتجاوز إستثماراتها في إيران 40 مليون دولار، والغريب أن ضرر الشركات الأمريكية أكثر من الشركات الإيرانية".[56]

شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية تحسنا نسبيا في عهد الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" وإنتهاجه لسياسة الحوار، فتوجه بخطاب إلى الشعب الأمريكي في مقابلة مع محطة CNN الأمريكية وتم الرد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث أبدت رغبتها في الوصول إلى خريطة الطريق ومن أجل بناء علاقات تقوم على الثقة.[57]

لكن هذا التحسن سرعان ما تراجع وهذا بعد هجمات 11 سبتمبر 2011م، والتي على الرغم من إدانة الجمهورية الإيرانية لها إلا أنها (م.م.أ) عملت على الرجوع إلى سياستها السابقة تجاه إيران التي تتوان في إحداث مراجعات في علاقاتها من أجل موازنة الموقف الأمريكي الذي وصفها "بمحور الشرق" فهي حسب رأيه دولة راعية للإرهاب وتقمع حريات شعبها

---

[55] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 221.

[56] زلاقي حبيبة: مرجع سبق ذكره، ص 89.

[57] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 334.

لإمتلاك السلاح النووي ودعمها للقضية الفلسطينية، فكل هذه الملفات أثرت سلبا في السياسة الخارجية الإيرانية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.[58] وقد تجلى هذا خاصة بعد وصول أحمد نجاد إلى الرئاسة الذي يستند في سياسته إلى إيديولوجية دينية متشددة ويظهر هذا في خطابه الثوري وتوجهاته العدائية ضد الغرب وإسرائيل، فقد صرح بضرورة محو إسرائيل من الخريطة وأن على كل من ألمانيا والنمسا إقامة دولة اليهود على أراضيها بدلا من إقامتها في فلسطين وهذا على خلفية المحرقة النازية.[59]

كما أن التواجد الأمريكي في كل من العراق وأفغانستان دور في تأزم العلاقات الإيرانية الأمريكية فبالنسبة للجمهورية الإيرانية فهذا التواجد هو من أجل دعم وهيمنة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من أجل إنشاء قواعد ومطارات في هذه الدول، أما بالنسبة لأمريكا فهذا الوضع يزيدها تخوفا خصوصا من خلال البعد العقائدي المشترك بين إيران وشيعة العراق وأفغانستان فقد اتهمت هذه الأخيرة بأنها تدعم الشيعة في هذين البلدين.[60]

- **العلاقات الإيرانية الأوروبية:**

أما بالنسبة للعلاقات الإيرانية الأوروبية فقد أخذت منحى آخر مغاير ومختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا عن طريق التفاوض لحل الأزمات وهذا من أجل تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي، وعلى اعتبار هذا الإختلاف وكذلك التنافس والتضارب الأوروبي الأمريكي إقتصاديا استفادت إيران من حيث أنها تعتبر بالنسبة للأوروبيين شريك إقتصادي مهم، فهي من إحدى الدول الثلاث الأساسية التي توفر حاجات الإتحاد الأوروبي الثقيلة بنسبة مقدرة بـ 10% كما أنها معبر لنقل الغاز والنفط (منطقة قزوين) فهو المعبر الأقصر والأقل إنفاقا.

وقد تبلور هذا في ماي 2003 أثناء إبرام إتفاقيات تجارية للإستثمار الأوروبي في قطاع الطاقة النفطية وهذا بين إيران وكل من: فرنسا، إيطاليا وألمانيا.[61]

---

[58] زلاقي حبيبة: مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

[59] Selah, Nasawi : « Ivanian president : move Israel to Europe », SF. Gate associated press. December 2005 inM http://w.w.w.S Fgate.com/cgi.bin/article.eg?file8.(2016/04/04).

[60] حجاب عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص 128.

[61] أصغر جعفر ولداني: العلاقات الإيرانية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001، تاريخ التصفح 2016/04/04 http://albainah.net/iindex.aspx?function:printable§id:§lang.

يعد الملف الإيراني النووي من أهم الملفات التي تحتل أولوية كبيرة لدى أوروبا، ففي بادئ الأمر وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية تريث الإتحاد الأوروبي في تعامله مع الملف النووي وكان أول حدة وهذا من خلال إصداره بيانا في جوان 2003 يحوي هذا البيان على أن محادثات مع إيران مشروطة في حالة إحرازها تقدما في مجال إحترام حقوق الإنسان بين كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيران في نوفمبر 2004م،[62] إلا أنها ألغيت مع وصول "أحمدي نجاد" سنة 2003 إلى سدة الحكم المعروف بمواقفه المتشددة حول الملف النووي الإيراني وهو السبب وراء جمود المفاوضات وتحول الموقف الأوروبي وتوافقه مع السياسة الأمريكية ويتجلى هذا التوفق في المشروع الذي وضعته لجنة الخبراء بتكليف وزراء الخارجية الأوروبي في فيفري 2010م، والذي إنتهى بقرار يقضي بفرض حظر نووي على مبادرات النفط الإيراني، كما يقضي بإلغاء العقود المبرمة خلال مرحلة إنتقالية تبدأ في جويلية 2012م.[63]

- **العلاقات الإيرانية الروسية:**

بإنهيار الإتحاد السوفياتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي، ولكن في نفس الوقت ظهرت أميركا كالقوة الرئيسية المتحكمة في النظام الدولي الذي سهل من توثيق العلاقات الإيرانية الروسية من خلال رفضها للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد والعمل على حصر نشاطها من خلال إبعاد نفوذها من بحر قزوين الذي يعتبر نقطة تقارب جغرافي بين روسيا وإيران.[64]

لكن رغم التقارب وهذه المصالح المشتركة كانت العلاقات الإيرانية الروسية تمر بفترة من عدم الإستقرار والتوتر وهذا بسبب التخوف الروسي من تصدير إيران لثورتها الإسلامية لكل من أرمينيا وأذربيجان والشيشان.[65]

---

[62] ملوكي سفيان: مرجع سبق ذكره، ص 47.

[63] دون اسم كاتب: إيران تعتبر العقوبات الأوروبية "عملا طائشا" وتحذر من عواقب وخيمة على الرابط: www.aawsal.com/détails.asp?article:660501 تم التصفح (2016/04/05).

[64] زلاقي حبيبة: مرجع سبق ذكره، ص 94.

[65] أحمد نوري النعيمي: مرجع سبق ذكره، ص 513.

وعلى الرغم من حالة عدم الإستقرار والفتور التي مرت به العلاقات الإيرانية الروسية التي سرعان ما عادت إلى حالتها السابقة وذلك بفضل مجموعات الإتفاقيات المتمثلة في: إتفاق التعاون النووي الإيراني الروسي هاته الأخيرة لعبت دورا محوريا في تطوير البرنامج النووي الإيراني في عام 1990م تم التوقيع على عقد تعاون بين روسيا وإيران من أجل إعادة بناء مفاعلي "بوشهر" وبناء مفاعلين جديدين.[66]

كما كان لروسيا دور كبير في تعليم الطلاب والباحثين الإيرانيين، وتدريب الفنيين على تشغيل المنشآت الطاقوية النووية، وهذا في الإتفاقية التي تم توقيعها بين وزير الطاقة النووية "فيكتور ميخانيلوف" ورئيس منظمة الطاقة الإيرانية "رضا أمر الله" في 08 يناير 1995م، كما تشتمل هذه الإتفاقية على بناء مفاعلين آخرين في محطة "بوشهر".

إتفاق التعاون العسكري الإقتصادي خاصة في ظل تدهور العلاقات الروسية مع العالم الغربي، عملت روسيا على تعزيز تعاونها العسكري الإقتصادي مع إيران من خلال عدة إتفاقيات وقعت منها ما يتعلق بإمداد إيران بالأسلحة الدفاعية وأسلحة الدعم التقني خاصة بعد الخسائر التي تكبدتها إيران في حربها مع العراق، كما قامت روسيا بمنح إيران رخص لإنتاج بعض الأجهزة والمعدات العسكرية.[67]

رغم مجموع هذه الإتفاقيات التي عملت على تطوير العلاقات الإيرانية الروسية إلا أن أزمة الدفاع الصاروخي (أس 300)، كان لها دور كبير في خلق الشك وإنعدام الثقة بين البلدين، حيث تهدف روسيا إلى إلغاء عقد يتضمن تزويد 05 أنظمة من صواريخ أرض جو (أس300) وهذا تحت ضغوط دولية خاصة من قبل إسرائيل وأمريكا كما شاركت روسيا في تمرير بعض قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى حصر إيران مثل ذلك الذي أصدره "ميديفيديف" في 22 سبتمبر 2010م وهو قرار ينص على حظر بيع الأنظمة العسكرية المتطورة إلى إيران بناءا على ما نص عليه القرار الأممي رقم 1929 الصادر بتاريخ 09 جوان 2010م.[68]

---

[66] ملوكي سفيان: مرجع سبق ذكره، ص 84.
[67] المرجع السابق، ص 86.
[68] المرجع السابق، ص 103-104.

وهنا نجد أن روسيا تستخدم إيران ككورة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من خلال عدم قبول أي تواجد عسكري نشط بالقرب من حدودها، فبالرغم من أهمية العلاقات الإيرانية بروسيا في تحديد سياستها الخارجية إلا أنها تجعلها محدودة وتصب في قالب المصالح الروسية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

تحاول تركيا لعب دور محوري في المنطقة من أجل التغلغل في الأقاليم المجاورة لها لخدمة مصالحها وهذا وفقا لسياستها الخارجية التي تتحكم بها مجموعة مكن المحددات التي سيتم دراستها في هذا المبحث.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

1- المحدد الجيوبولتيكي:

يعد الموقع الجيو إستراتيجي لتركيا همزة وصل بين أوروبا وآسيا والشرق الوسط، وهذا ما يجعل سياستها الخارجية تؤثر وتتأثر بهاته الدول المجاورة لها، وهو الذي يعطي مثالا جديدا حول: كيف وإلى أي مدى تحدد جغرافية الدول سياستها الخارجية.

تعتبر تركيا الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية التي فقدت عقب الحرب العالمية الأولى وبالضبط في "معاهدة لوزان"، ومنذ ذلك الحين شهدت تركيا العديد من التحولات العميقة والجذرية التي أثرت على مكانتها وأهميتها في إستراتيجيات الدول الكبرى.[69]

تقع تركيا في قارتي آسيا وأوروبا حيث تبلغ مساحتها بـ 779542 كلم² وهي مقسمة جغرافيا إلى قسمين: تركيا الآسيوية الأناضول الذي يشكل 96.93% من مساحتها الإجمالية أي 75656 كلم² وتركيا الأوروبية بنسبة 30.03% أي 24000 كلم².[70] فيحدها كل من بلغاريا واليونان وبحر

---

[69] Mustafa Aydin : « the determinants of turkish foreign policy. And Turky's European vocation. "the Review of international off aires (winter 2003) vil.3.vo.2: 315.

[70] طارق زياد الشرطي: السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017، ص 67.

إيجة غربا وجورجيا وأرمينيا والبحر الأسود شمالا وإيران شرقا والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوبا.[71]

أكثر ما يميز تركيا جغرافيا هو حدودها التي نجد فيها أن الجهات البحرية تغلب على البرية لتبلغ سواحلها بـ 8333 كلم على البحر الأسود و1577 كلم على البحر المتوسط و2705 كلم على بحر و 172 كلم على الدردنيل و90 كلم على السفور و927 كلم على بحر مرمرة، أما فيما يخص طول الحدود البرية فنجد 877 كلم مع سوريا و610 كلم مع روسيا و269 كلم مع بلغاريا و330 كلم مع العراق و454 كلم مع إيران.

ونظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يعتبر منطقة جذب ونفوذ وذلك لإطلالها وإشراقها على بحار هامة كالبحر الأبيض المتوسط والأسود وتحكمها بمضيقي البسفور والدردنيل،[72] وقد حتم عليها حسب "جون مير شايمر": "أن تفكر بعقلية واقعية لأنها ببساطة لا تملك خيارات عديدة وهامش الخطأ عليها محدود جدا. إذ ما قسناها بما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية.

في مقاربة إعادة تعريف الدور التركي ومكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية لجأت حكومات حزب العدالة والتنمية منذ 2002م إلى اعتماد رؤية جديدة لدور تركيا في المنطقة، بالإعتماد على الفكر الجيوبولتيكي، تغيرت بموجبها التوجهات الأساسية للنخب السياسية حول دور تركيا في المنطقة من كونها "هامشا" أو "حاجزا" أو "جسرا" بين الشرق والغرب إلى دولة مركزية، أما فيما يخص جوارها المشتعل، غيرت من تصوراتها من كونها مصدرا للتهديدات والمخاطر إلى عمق إستراتيجي تتوافر فيه فرص كثيرة أو "هامش" تؤثر به تركيا على توجهاتها الإستراتيجية بعيدة المدى.[73]

فبرغم من فقدان تركيا لأحد وظائفها الأساسية بانتهاء الحرب الباردة باعتبارها البوابة الجنوبية للحلف الأطلسي أثناء تلك الحقبة، فقدت بذلك ورقة ضغطها على الدول الغربية، لكن بحكم موقعها

[71] محمد عبد العاطي التلولي: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 76.

[72] إيمان دني: الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 70.

[73] Turkish Ministry of freign affairs. Prof. John Mearsheiner in “Trkish foreign policy: A realist’s assessent “Baslikli konferantsi (2012) https://youtube.com/watch?.v:get1vnbj2yk,[accessed10/04/2016].

الإستراتيجي، كونها تشكل مفترق طرق بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، فتركيا دولة شرق أوسطية ودولة مطلة على البحر الأسود، وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، جعل منها أساسية في أي وضع يطرأ على الساحة الدولية ما مكنها من إعادة مكانتها ووزنها على الساحة الدولية، مسترجعة أوراق الضغط على القوى الكبرى، لكن هذا الموقع له ما له وعليه ما عليه، فتواجد تركيا في المواقع الإستراتيجية التقليدية جعل منها محط أطماع من أي مكان آخر. مما يجعلها عرضة بشكل مضاعف للتطورات الدولية القريبة والبعيدة، وبالتالي حساسة إلى حد كبير تجاه التغييرات في التوازن السياسي على الساحة الدولية وكذا الإقليمية.[74] فحسب التصور الواقعي الهجومي فإن الوضع المثالي لدولة هي أن تكون مهيمنا إقليميا، وهو المر الذي تركيا تعمل على القيام به فتركيا تسعى أن تكون قوية وتحرص كذلك على أن لأحد من الإقليم سوف يهيمن على المنطقة، النتيجة المنطقية لهذا التصور هو تعظيم قوتها النسبية.

تعظيم القوة النسبية لا يعني فقط زيادة القوة العسكرية، بل يعني أيضا الحكمة في التعامل مع القضايا والمشاكل والتهديدات في الدول المجاورة، وكذا تحسين العلاقات الجوارية على المستوى الإستراتيجي "هذا التصور قام أحمد داوود أوغلو بشرحه في كتابه "العمق الإستراتيجي" حيث قام ببناء تحليلاته من خلال التركيز على البعد الجيو سياسي، معتبرا تركيا دولة مركزية لتجاوز النظرة والوضع السابق الذي يعتبر تركيا "جسر" أو "دولة طرفية"، حيث استغل داوود أوغلو الوضع المثالي لتركها كدولة مركزية على خلاف الدول الأخرى في العالم، فمثلا تعتبر ألمانيا دولة مركزية في أوروبا لكنها بعيدة كل البعد جغرافيا عن إفريقيا وآسيا، إيران هي الأخرى تعتبر دولة مركزية في آسيا لكنها بعيدة جغرافيا عن أوروبا وإفريقيا وبحكم الواقع تمتلك تركيا الموقع الأفضل، هذا الذي حتم نخبتها السياسية تغيير اللعبة في تعاملهم مع الفواعل الدولية، فحسب وجهة نظرا أوغلو على تركيا "أن تضع سياسة خارجية جديدة تقوم على توفير الإستقرار ليس لنفسها فحسب، ولكن لجيرانها في مناطق نفوذها، وعلى تركيا أيضا أن تضمن أمنها القومي وإستقرارها عبر تطوير دور أكثر فعالية لتوفير النظام والأمن والإستقرار في النظم المحيطة بها.

[74] Aydin : The determinants of Turkish forgein policy, 315.

إستراتيجية تصفير المشكلات التي إتبعتها الدولة التركية، حيث تسعى إلى تحسين علاقاتها مع كل من سوريا وبلغاريا والعراق وإيران وروسيا وتشكيل آليات للحوار الإستراتيجي مع تلك الدول.[75]

هذا التحول يعتبر إستراتيجية خاصة في ظل بقاء المشاكل السابقة والمتمثلة في قضية قبرص وقضية الأكراد، والتي اشتعلت لاحقا مع التطورات الجديدة، والمتمثلة في الحراك السياسي وبشكل أساسي الأزمة السورية وقضية اللاجئين إلى أوروبا، والتنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ وإعادة صياغة الشرق الأوسط بما يناسب كل منها.

2-بنية النظام السياسي:

يلعب النظام السياسي الداخلي دورا كبيرا وذلك من خلال تحديد سياستها الخارجية، فبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية ظهرت تركيا كدولة حديثة ونامية، استمدت نظامها على الطراز الغربي وهو نظام ديمقراطي برلماني والذي يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

- **السلطة التنفيذية:** يمكن تقسيمها إلى رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء.

- **رئيس الجمهورية:** هو رأس السلطة، يمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، يعمل على ضمان وتنفيذ الدستور والسير الحسن والمنظم الهيئات الدولة، وينتخب رئيس الجمهورية إنتخابا عاما مباشرا من بين أعضاء الجمعية الوطنية، ويشترط أن يكون فوق الأربعين من عمره، وأكمل تعليمه العالي وتقدر فترة منصبه بمدة خمس سنوات التي يمكن أن تمتد إلى فترتين على الأكثر.+

  أما فيما يخص صلاحياته فهي موجهة ومخولة من قبل الدستور التركي، والتي تتمثل في تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله، والموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى والتصديق على الإتفاقيات الدولية وتعيين رئيس الأركان. إلخ[76]

- **مجلس الوزراء:** وحسب المادة (109) من الدستور الإيراني فهو يتكون من رئيس الوزراء، أما رئيس الوزراء تعينه من قبل رئيس الجمهورية، أما فيما يخص الوزراء

---

[75] المديني توفيق: السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو، "مجلة المستقبل عدد 3808، 2010، ص 21.

[76] علي حسين باكيير: تركيا بين تحديات الداخل وإهانات الخارج مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2009، ص 29.

فيرشحه رئيس الوزراء ويعينهم رئيس الجمهورية، تتمثل وظيفة مجلس الوزراء الأساسية في صنع السياسة الداخلية الخارجية وضمان تنفيذها، ومن بين اختصاصاتها في مجال السياسة الخارجية بجد ما يلي:

- ✓ سلطة إعلان الطوارئ.
- ✓ سلطة تنظيمية في مجالات إقتصادية ومالية.
- ✓ إعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب.[77]

- **السلطة التشريعية:** أو كما يعرف في تركيا أيضا بـ "الجمعية الوطنية (البرلمان)" وهي تمثل السلطة التشريعية وهذا حسب المادة 07 من الدستور التركي، ويبلغ عدد أعضائها 550 نائب، يتم إنتخابهم كل 04 سنوات ويحق للنائب الترشح أكثر من مرة، وهذا في حالة استوفاء للشروط حسب المادة "76" من الدستور التركي،[78] وحسب المادة "77" يمكن أن تنظم إنتخابات جديدة قبل إنتهاء فترة حيث تقول: "أنه يجوز للجمعية أن تقرر إجراء إنتخابات جديدة قبل إنقضاء تلك الفترة، كما يجوز إجراء إنتخابات جديدة بموجب قرار من رئيس الجمهورية أو وفق الشروط المنصوص عليها في الدستور، وتجوز إعادة إنتخاب النواب الذين إنتهت فترة عضويتهم.[79]

وتتمثل أهم صلاحياته في:

- إعلان الحرب، سن القوانين وإلغائها وتعديلها، إنتخاب رئيس الجمهورية.
- التصديق على الإتفاقيات الدولية.
- قيادة الجيش حسب المادة 177 من الدستور.[80]

- **المؤسسة العسكرية التركية:** للمؤسسة العسكرية التركية من أقدم المؤسسات في تاريخ الدولة التركية فهي تهيمن على طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية وذلك من خلال عملية إتخاذ وصنع القرار، وهذا لما تتميز به من قوة وضخامة في عددها سواء على المستوى

[77] إيمان دني: مرجع سبق ذكره، ص 81.

[78] محمد عبد العاطي التلولي: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر غزة، 2011، ص 42.

[79] الدستور التركي ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، الصادر عام 1982م شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، ص 29.

[80] محمد عبد العاطي التلولي: مرجع سبق ذكره، ص 37.

الداخلي أو الخارجي، فهي ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ثاني أكبر جيش عالمي[81] وقانونيا وحسب المادة 36 من قانون المهام الداخلية للجيش حق التدخل في السلطة وإذا كان هناك خطر على الجمهورية التركية أو على أمنها القومي سواء كان هذا داخليا أو خارجيا وهي المادة التي تعبر مرجعا للقيام بإنقلاب عسكري وأبرز مثال على ذلك الإنقلاب الذي قام به "كمال أتاتورك". وإنتهاجه للعلمانية التي تعتبر المؤسسة العسكرية المدافع الأول عنها.[82] وتتمثل صلاحيات ومهام المؤسسة العسكرية في:

- اختيار عناصرها القيادية.
- تعيين جنرالات في مجالس إدارات مؤسسات الدولة.
- إغلاق حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية.
- تعديل سلطات مجلس الأمن القومي.[83]

- **مجلس الأمن القومي:** هو مجلس مختص في تحديد وصنع سياسة الأمن الوطني للدولة وقد تأسس هذا المجلس عام 1961م وحسب المادة 118 فهو "يتكون من رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة ونائب رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع الوطني، والداخلية والشؤون الخارجية وقادة قوات البرية والبحرية والجوية، والقائد العام للقوات الدرك ويرأسه رئيس الجمهورية.[84]

لكن هذا المجلس للوهلة الأولى يظهر على أنه هيئة إستشارية ترفع توصياتها لمجلس الوزراء من أجل إتخاذ التدابير اللازمة لكن في حقيقة الأمر أنشئ هذا المجلس من أجل توفير الصلاحيات للجيش في التدخل بالشؤون السياسة وذلك من خلال إصدار قرارات ملزمة للحكومة، وهو ما يعتبر نقطة مثيرة للجدل وعائق الإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.[85]

[81] المرجع السابق، ص 51.
[82] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 93.
[83] علي حسين باكير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 72.
[84] دستور تركيا، ص 43.
[85] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 102.

3- المحدد الإقتصادي التركي:

يلعب الإقتصاد دور كبير في تحديد السياسة الخارجية لأي دولة، وهذا سواء على الموارد الطبيعية أو قطاعات الإنتاج.

يعتبر الإقتصاد التركي من أكثر وأهم الإقتصاديات حيوية ونموا عبر العالم، وهذا رغم ما مر من أزمات سواء أزمة 2001م الداخلية أو أزمة 2008م العالمية، والتي زادت من تقدم إقتصادها.[86]

وبعد مرور الأزمات إنتهجت تركيا عدة إصلاحات إقتصادية جعلها تحتل المرتبة الأولى في الإقتصاديات العالمية وذلك من خلال الإستغلال الأمثل لإمكانياتها أو مواردها والتي تتمثل في محاصيل زراعية لها قيمتها الإقتصادية الكبيرة مثل: قطن، سكر، تبغ، فواكه.[87] أما فيما تخص الإمكانيات فنركز هنا على كونها تستحوذ على معظم المعابر أو الجسور التي تربط معظم الأسواق العالمية من الصين إلى أوروبا ومن روسيا إلى الشرق الأوسط.[88] وقد كان لهذه الإصلاحات دور كبير في تقليص البطالة، ورفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10000 دولار.[89]

كما كان للصناعة التركية ذات جودة عالمية، والتي أصبحت تنافس في السوق العالمية دور في زيادة صادراتها من 30 مليار دولار خلال خمس سنوات إلى 97.7 دولار في عام 2009 وذلك حسب تقارير البنك الدولي.[90]

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري للإقتصاد التركي فهي كثيرة ومتنوعة ومن بينها الدول الغربية والعربية والإسلامية، لكن النصيب الأكبر من هذه التبادلات فهو مع الإتحاد الأوروبي قدرن نسبة الصادرات التركية له في عام 2010 بـ 4340 مليون دولار.[91]

---

[86] علي حسين الباكير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 76.

[87] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 107.

[88] إيمان دني: مرجع سبق ذكره، ص 76.

[89] علي حسين الباكير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 47.

[90] ريمان دني: مرجع سبق ذكره، ص 77.

[91] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 113.

المطلب 02: المحددات الخارجية

1- على المستوى الإقليمي:

يتعرض صناع القرار في تركيا إلى ضغوطات كبيرة وهذا بسبب المحيط والإقليم الجغرافي الذي تنتمي إليه تركيا والذي يعتبر المؤثر والمحدد المباشر لكونها جزء منه في سياستها الخارجية التي يجب أن تكون بعيدة عن الأخطاء، وهذا بسبب القضايا العديدة والمحيطة بتركيا والتي أصبح لها طابع دولي أكثر منه إقليمي بسبب حساسية المنطقة.[92] وعليه وحسب وجهة نظر "أحمد داود أوغلو" يجب على تركيا أن تصنع سياسة خارجية جديدة تقوم على توفير الإستقرار ليس لنفسها فحسب ولكن لجيرانها في مناطق نفوذها وعلى تركيا أيضا أن تضمن أمنها القومي وإستقرارها عبر تطوير دور أكثر فعالية لتوفير النظام والأمن والإستقرار في النظم المحيطة بها".[93]

على المستوى الإقليمي نجد أن تركيا ورغم علاقاتها المتوترة مع بعض من جيرانها إلا أنها أتيحت سياسات وإقترابات عملت على تحسين علاقاتها ومواقفها في إقليمها.

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية من اهم العلاقات التي تحضى بإهتمام وتركيز صناع القرار التركي، وهذا بسبب قدم هذه العلاقة التي مرت بعدة فترات تميزت بالمد والجزر كما تميزت أيضا بالصراع على النفوذ بالشرق الأوسط.[94]

بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور تركيا الجمهورية عام 1923م أصبحت العلاقات التركية الإيرانية تأخذ منحى جديد وهذا بسبب تخلص إيران من الخطر العثماني وإطمئنانها على حدودها من الجهة الغربية ونلحظ هنا تغير في عدة مجالات من أبرزها المجال العسكري الأمني مثل: حلف سعد أباد وبغداد ومنظمة CENTO،[95] لكن هذا التقارب في العلاقات بين تكريا وإيران جعلها بدأت في التراجع وهذا بعد الثورة الإسلامية الإيرانية والتي على الرغم من الإعتراف والدعم التركي لها إلا أنها لم تخلوا من النزاع والتوتر وهذا بسبب التخوف التركي من تصدير إيران للثورة

---

[92] محمد عبد العاطي التلولي: مرجع سبق ذكره، ص 90.

[93] المديني توفيق: مرجع سبق ذكره، ص 21.

[94] ريمان دني: مرجع سبق ذكره، ص 161.

[95] علي حسين باكير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 228.

الإسلامية وذلك عن طريق دعم المنظمات التركية الإسلامية وكذلك التخوف الإيراني من تواجد التجربة العلمانية التركية.[96]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأت العلاقات التركية الإيرانية في التحسن خاصة بعد إحتلال العراق عام 2003م وتخوف البلدين من إنشاء دولة كردية الأمر الذي دفعها إلى توثيق تحالفهما وخاصة بعد فوز حرب العدالة والتنمية وتوليه السلطة فشهدت هذه الفترة حالة من الإستقرار والتعاون خاصة في المجالين الإقتصادي والعسكري.[97] أما فيما يخص الملف النووي الإيراني فنجد وأنه على الرغم من تخوف تركيا من إمتلاك إيران التكنولوجيات النووية إلا أنها كانت تدعم إيران وترفض أي عقوبات عليها، وترفض أن تستخدم أراضيها أو مجالها الجوي في أي عمليات عسكرية ضدها الأمر الذي أوجد تقاربا وثقة وتعاونا بين الطرفين.[98]

أما فيما يخص العلاقات التركية العربية فإننا مجد أن لهذه العلاقة جذورا تاريخية تعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على معظم المناطق العربية في تلك المرحلة.

شهدت العلاقات التركية العربية مرحلة خاصة، فكل إهتمام تركيا ينصب في إعادة بنماء دولة علمانية ديمقراطية، ولكن بعد اكتشاف النفط في المناطق العربية وظهور الأزمة القبرصية بعد عام 1974م، حصلت فترة نوعية جعلت من تركيا تعمل على توثيق العلاقات مع العرب.[99] بعد الحرب الباردة طرأت تغييرات كبيرة وجذرية على العلاقات العربية التركية خاصة بعد إندلاع حرب الخليج في 1999م التي عملت على تقسيم العالم العربي وطموح تركيا في لعب دور إقليمي بدل العراق الذي كان يهيمن على المنطقة في تلك الفترة، فعملت تركيا على فك العلاقات مع العراق عن طريق غلق أنابيب النفط العراقية وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا ضد العراق، فقد

---

[96] رضا هلال: السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الرع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999، ص 187.

[97] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 202.

[98] محمد عبد العاطي التلولي: مرجع سبق ذكره، ص 93.

[99] خو رشيد حسين دلي: تركيا وقضايا السياسة الخارجية، الإتحاد كتاب العرب، د.ط، 1999، ص 38.

كان الرئيس التركي "تورغوت أوزال" أن منطقة الشرق الأوسط تمر بتغييرات جذرية وجب على تركيا إستغلالها لتكون العنصر الحيوي وتحقق مصالحها في المستقبل.[100]

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصلت تحولات في السياسة الخارجية التركية خاصة فيما يخص العلاقات العربية التركية وهذا على المستوى السياسي والإقتصادي والأمني، فهذا الحزب يرى أنه من المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات العربية التركية مركزة على المبدأ الديني والإقليمي المشترك وتبني توجهات جديدة من بينها التنديد بالظلم الواقع على الفلسطنيين لكن هذه التوجهات لم تكن معادية أو مخالفة للإتحاد الأوروبي والأمريكي.[101]

بدأ تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية وتوتر العلاقات التركية العربية وبالتحديد معد إعلان إقامة دولة إسرائيل والتي كانت تركيا من أول الدول الإسلامية إعترافاتها وهذا في 28 مارس 1949م.[102]

وقد كان الهدف من هذا الإعتراف هو رد فعل للتحالف الأمريكي التركي من أجل مواجهة المد الشيوعي السوفياتي،[103] ومن هذا المنطلق نرى أن العلاقات التركية الإسرائيلية وفي هذه الفترة شهدت تحسنا ملحوظ وهذا من خلال تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما وإقامة الشعارات والقنصليات في البلدين.[104] ولكن هذا التمييز في العلاقات بين الطرفين لم يدم طويلا وهذا لعدة أسباب من بينها العدوان الثلاثي على مصر وكذا التقارب الغربي الأمريكي اليوناني خاصة الإسرائيلي، بالإضافة إلى أزمة الطاقة التي كانت تشهدها تركيا في تلك الفترة الأمر الذي عجل بالتقارب العربي التركي والإعتراف بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها في الجزائر عام 1988م.[105]

---

[100] وليد رضوان: العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وpkk في العلاقات العربية التركية – العلاقات السورية– التركية أنموذجا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش–ل، ط1، 2006، ص 205.

[101] سمير العطية وآخرون: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ناشرون –بيروت–، ط1، 2012، ص 609.

[102] محمد نور: الدين في العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية المستقبل العربي، العدد 287 عام 2003، ص 11.

[103] علي حسين باكير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 701.

[104] محمد نور الدين: مرجع سبق ذكره، ص 13.

[105] المرجع السابق، ص 15.

بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي بدأت حالة من الإنفراج تسود العلاقات التركية الإسرائيلية ونلحظ هذا الإنفراج في عدة مجالات وهي:

- المجال الأمني العسكري مثلما حصل في عام 1994م بإبرام إتفاقية تنص على تبادل المعلومات الإستخباراتية، والخبرات الأمنية وإمداد إسرائيل تركيا بالتكنولوجيات العسكرية.[106]
- أما على الصعيد السياسي فنجد أنه تم تبادل السفراء عام 1991م.
- على الصعيد الإقتصادي التجاري الإتفاق عام 1997م وذلك بزيارة التبادل التجاري بينهما ليصل من 500 مليون دولار إلى مليار دولار عام 1996م.[107]

ولكن بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توترا ملحوظا وهذا للمرجعية الإسلامية لهذا الحزب وكذلك رفض تركيا الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لكن هذا التوتر لم يكن له أي آثار سلبية على الإتفاقيات المبرمة بين البلدين سواء من الجانب الإقتصادي أو العسكري أو الأمني بل تضاعف على جميع المستويات، الأمر الذي جعل تركيا في حزب التنمية والعدالة تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل وتلعب دورا محوريا في رعايتها للمفاوضات بين العرب وإسرائيلي.[108]

2- على المستوى الدولي:

- **العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

اتسمت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أي إعلان "مبدأ ترومان" وسياسة الإحتواء الأمريكية، وإنطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع تركيا من تصور إستراتيجي مفاده الإستفادة من الدور الإستراتيجي لتركيا في مواجهة الإتحاد السوفياتي السابق، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عديدة ومحطات تنصت ورادار، كما حظيت

[106] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 181.
[107] محمد عبد العاطي التلولي: مرجع سبق ذكره، ص 104.
[108] المرجع السابق، ص 106.

تركيا على الدوام بمساعدات إقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أن قوتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي.[109]

لقد كان للأزمة القبرصية دور كبير في تأزم العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية التي سرعان ما تحسن خاصة بعد إتفاقية التعاون الدفاعي والإقتصادي بين البلدين في 1980م التي استفادت منها تركيا من حيث الحصول على ترسانة عسكرية ضخمة وزيادة المساعدات المخصصة لها.[110]

رغم التشاؤم الذي ساد فترة التسعينات بخصوص العلاقات التركية الأمريكية خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الحرب الباردة وظهور بوادر نظام دولي جديد يتسم بالسيطرة الأمريكية، ظهرت تركيا كمفتاح بحكم موقعها الإستراتيجي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادرة على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، كما تعد هزة وصل حاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب وذلك بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على ثروات بحر القزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز عن طريق تركيا بتصدير العلمانية إلى عدة مناطق دون تمكن إيران من الوصول إلى هذه المناطق،[111] بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها ترى تركيا دولة محورية في عملية الحرب على الإرهاب، من خلال تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الإستخبارية، ومن خلال إعتبارها عضوة في حلف الناتو فقد وافقت تركيا على استخدام أراضيها ومجالها الحيوي من قبل القوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001 بموجب المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة لحلف الناتو.[112] لكن وبعد هذا التعاون حصلت هوة في العلاقات التركية الأمريكية بسبب الحرب على العراق، وذلك لعدم تقبل الشعب التركي لهذا الغزو وكذلك لتخوف تركيا من بروز القضية الكردية من خلال إنشاء دولة كردية داخل العراق، لكن ما زاد أكثر من الخلاف التركي الأمريكي هو سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة حكوميا وبرلمانيا التي عملت على تغيير الإصلاح

---

[109] خورشيد دلي حسين: مرجع سبق ذكره، ص 32.
[110] نبيل حيدر: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1946م، دار الطباعة والنشر، دمشق، 1981، د.ط، ص 160.
[111] خورشيد حسين دلي: مرجع سبق ذكره، ص 33.
[112] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 193-194.

للدولة التركية سواء من الجانبين الداخلي أو الخارجي الذي أصبح يركز على إقامة منطقة آمنة تضمن الحريات والرفاهية للمواطنين الأتراك من خلال تعزيز علاقاتها سواء من الجانب الإقتصادي أو السياسي أو الثقافي مع جيرانها خاصة التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.[113] بالنسبة لتركيا فإنها تستهدف التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات وثيقة معها وذلك لعدة مصالح من بينها فرض نفسها كقوة إقليمية وكذلك الضغط على الإتحاد الأوروبي لقبول تركيا كعضو فيها.[114]

- **العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي:**

منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية على يد "كمال أتاتورك" عام 1923م الذي تبنى العلمانية وانتهج الدستور الغربي، وبذلك إلغاء كل ما له علاقة بالإسلام سواء على مستوى بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والإقتصادية أو على المستوى الإجتماعي أو الديني أو التعليمي وبذلك العمل على الإندماج في أوروبا شكلا ومضمونا.[115] واتخذت الإلتزامات المطلوبة في هذا الإطار إزاء الأحلاف العسكرية الغربية فقد إنضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي في عام 1952م وإلى حلف بغداد عام 1966م وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عام 1949م وفي عام 1959م تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة ونجحت عام 1963م في توقيع إتفاقية أنقرة للشراكة الإقتصادية في أوروبا.[116]

لقد كانت العلاقات التركية والإتحاد الأوروبي معظمها محصورة في إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي التي كانت في بدالة الأمر أثناء الحرب الباردة تسير في الطريق الحسن وذلك بتشجيع من الإتحاد الأوروبي وهذا بسبب أهمية الموقع الجغرافي التركي الذي يعد حائط ضد الشيوعية السوفياتية.[117]

---

[113] زير لطيف صادق: العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003–2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 143.

[114] المرجع السابق، ص 138.

[115] علي حسين باكير: مرجع سبق ذكره، ص 772.

[116] خو رشيد حسين دلي: مرجع سبق ذكره، ص 14.

[117] المرجع السابق، ص 22.

أما بالنسبة لتركيا فإن هذا الإنضمام سيحقق طفرة إقتصادية هائلة من خلال رفع المستوى المعيشي التركي والتطور الإقتصادي وتقلص الهوة الإنمائية بين المناطق المختلفة لتركيا والتوفيق بين المدن والأرياف من حيث المواطنة وكذلك تعد قضية حضارية وإثبات الهوية بالنسبة للعلمانيين.[118]

إن أهم عائق يقف أمام تركيا لإنضمامها للإتحاد الأوروبي هي معاهدة "ماستريخت" وما جاءت به من قوانين ومعايير تحتم على الدولة الراغبة في الإنضمام إلى أن تستجيب إليها من أجل إقرار المفوضية الأوروبية بأهلية هذه الدولة للإنضمام وفقا لمعايير "كوبنهاقن" التي تتطلب من البلد المعني التكيف مع هياكل الإتحاد الأوروبي وسياساته والتزاماته واقتصادياته وبذلك أصبحت المحدد الثابت بعضوية الدور الحاسم لعدم تقبل تركيا كعضوة في الإتحاد الأوروبي.

لقد كان لتولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا دور هام في تحسين الأجواء التركية الأوروبية وذلك لمجموعة الإصلاحات التي قام بها سواء من الجانب السياسي أو من الجانب الإقتصادي أو من جانب حقوق الإنسان. وتعد هذه الإصلاحات بمثابة تطبيق بما جاءت به معاهدة "كوبنهاقن"، والتي رحب بها الإتحاد الأوروبي لكن أصيب مشروع الأتراك وحزب العدالة والتنمية بالوهن والخيبة حيال الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذي يرى أن تركيا تشغل ثقلا عليه سواء من العامل الديمغرافي أو عامل الشعور القومي أو العامل العقائدي الإسلامي والحضاري.[119]

- **العلاقات التركية الروسية:**

إتسمت العلاقات التركية الروسية من بدايتها بالعداء والحروب في عهد روسيا القيصرية والإمبراطورية العثمانية، وبالخلاف وتأزم العلاقات في عهد الجمهورية التركية والإتحاد السوفياتي ولكن ومنذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي حصل نوع من الإنفراج بين

---

[118] محزم عبد المالك: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 136.

[119] حيدر جاسم محمد محمود: واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي ومستقبلها، مذكرو مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق الأوسط، 2014، ص 43.

الدولتين وكخطوة ضرورية لبدء العلاقات الروسية بين الدولتين، كانت تركيا في مقدمة الدول التي اعترفت بروسيا الإتحادية في ديسمبر 1991م، كما أبرمت عدة إتفاقيات ومعاهدات وهذا من أجل توثيق العلاقات، ولكن هذه المعاهدات لم تمنع التباين في المصالح والتناقض في المواقف خاصة على المستوى الإقليمي لكل من تركيا وروسيا.[120]

وبعد التحالف التركي الأمريكي خاصة عللى المستوى العسكري الأمني من خلال الحلف الأطلسي وإنخراط السياسة التركية في إستراتيجيات الإحتواء الرئيسية التي تمت في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والتي كان من ورائها إحتواء النفوذ الروسي في هذه المناطق.[121]

ولكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عمل صناع القرار الأتراك على تحسين العلاقات مع روسيا وذلك من خلال تعزيز التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري وهذا في فترة 2002–2004م.[122]

أما في فترة 2004 إلى غاية 2008 فقد كانت قفزة نوعية من حيث الزيارات على المستوى الرفيع أو على مستوى الإتفاقيات السياسية الإقتصادية أو العسكرية توجع بتوقيع الإعلان المشترك تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد.

وبالرغم من جل هذا إلا أنه كانت هناك عدة خلافات كادت تعصف بهذه الإتفاقيات من بينها الدعم الروسي لحزب العمال الكردستاني، وقيام تركيا بتسليم "جورجيا" معدات عسكرية.[123]

لما كان للأزمات الإقليمية الجديدة دور في إختلاف الرؤى بين كل من تركيا وروسيا على المستوى السياسي إلا أنه على المستوى الإقتصادي سيكون هناك مزيد من التقارب وهذا باعتبار روسيا بديل إستراتيجي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي.

---

[120] أحمد نوري النعيمي: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 21.

[121] محمد العاطي التلولي: مرجع سبق ذكره، ص 87–88.

[122] معمر فيصل خولي: العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص 29–30.

[123] المرجع السابق، ص 43–44.

إذن ومن خلال ما سبق نجد أن المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية والتركية تتحكم فيها عدة متغيرات أهمها الموقع الجغرافي الذي أتاح لكل من تركيا وإيران أن تلعب دورا إقليميا رياديا، كما كان للتغيير السياسي الداخلي لكليهما دور تحديد بنية النظام السياسي الذي عمل على توجيه وتشكيل السلوك الخارجي.

كما تمتلك إيران وتركيا مكانات إقتصادية هائلة تخولها للإعتماد على نفسها لتحقيق مصالحها، وفيما يخص التحولات الإقليمية والدولية فقد أثرت على السياسة الخارجية الإيرانية والتركية في جوانب عدة سواء على المستوى الإقليمي أولا على المستوى الدولي، فعلى المستوى الإقليمي فذلك بسبب البيئة المضطربة والمتنوعة لتلك الدولتين، أما على المستوى الدولي فمن خلال ضغوطات القوى العالمية الكبرى وزيادة تمدد الدور الإقليمي الإيراني والتركي.

الفصل

الثاني

تعتبر الظواهر الأخيرة التي مرت على المنطقة العربية من إحتجاجات ومظاهرات بأحداث مفصلية سواء على المستوى الداخلي لهذه الدول أو على المستوى الخارجي وهذا حسب أهميتها ومصالح الدول الكبرى فيها، الأمر الذي نجم عنه عدة أزمات وتعد الأزمة السورية من أهمها، وهذا لطول مدتها وتشابك أطرافها، وكذلك لتأثيرها على التحالفات الإستراتيجية في المنطقة، وفي هذا الفصل تستعرض لطبيعة النزاع السوري من خلال إبراز أهم الأسباب التي عملت على تأجيج النزاع في سوريا، كما سنتطرق إلى أطراف النزاع في الأزمة السورية.

المبحث الأول: طبيعة النزاع في سوريا

أدت الإحتجاجات والمظاهرات السورية إلى ظهور عدة فصائل داخلية معارضة لحكومة السد، الأمر الذي أدى بها إلى وقوع نزاع سياسي وعسكري بينهما، ما أحدث تدخل دولي زاد من حدة النزاع في سوريا.

المطلب الأول: أسباب النزاع في سوريا

1-الأسباب السياسية:

إن استقلال الدولة السورية عام 1946م، دفع بحزب "البعث العربي الإشتراكي" إلى بناء مؤسسات سياسية تعمل على تسيير الدولة حيث كان الحزب آنذاك يعمل بقانون الطوارئ، وقد استمر هذا الحزب إلى غاية إنتفاضة 2011م، هذا ما جعل الرئيس "بشار الأسد" يلغيه من الدستور، لكن هذا لم يحدث أي تغيير أو تطور في سوريا من خلال دور الأحزاب والنخب أو مماسرة السلطة الحاكمة...إلخ، ومن العوامل والأسباب السياسية التي كان لها دور في تفجير الأزمة السورية هي:

- **ممارسات الحاكم والسلطة:**

أصبح العمل السياسي حكرا على الأسرة الحاكمة ففقط وهذا بعد وصوص "حزب البعث" إلى الحكم، الذي قام بدوره غلق الحياة السياسية وإنهائها، فاتحا في المقابل المجال أمام الفعل الحكومي والبيروقراطي والخدمي، وبالتالي تحول المجتمع من منتج سياسي إلى مستهلك إقتصادي غايته هو العيش في رفاه.

بنا "بشار الأسد" إستراتيجية تضمن له إنصهار الدولة وذلك من خلال الهيمنة الكاملة على الدولة والسيطرة وتهميش المجتمع المدني السوري من أجل تحقيق هدف الإستمرار الدائم في الحكم ومنع أي عمل من شأنه أن يعيد هيكلة النظام التسلطي القائم.[124]

نجد أن السلطة القضائية تعاني من الإدارة البيروقراطية وكذا تسلط الأجهزة المنية إضافة إلى أن القضاة المعينون ينتسبون إلى الحزب الحاكم، ومنعهم من إبداء رأ]هم في القضايا

[124] فهد معن: الثورة السورية قضية البداية، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، ، 2014، ص 34.

السياسية المطروحة، كذلك نجد السلطة التنفيذية بأنها تهيمن على باقي السلطات الأخرى، وأن صلاحيات مجلس الشعب تكون في التصديق على المشاريع التي تقدمها الحكومة فقط، إن إمتداد وتسخير السلطتين التشريعية والقضائية لصالح السلطة التنفيذية هو إمتداد لحكم "حافظ الأسد" الذي كان يسعى من خلال البرلمان إضفاء المشروعية والطابع القانوني والتشريعي لسياسات وممارسات النظام.[125]

منذ مجيء حزب البعث عام 1963م لم يعرف بما يسمى بالحياة السياسية في سوريا، فلم يكن هناك ما يعرف بحق الشعب في إبداء رأيه حول الأوضاع التي تحيط به، وكذا لا توجد إنتخابات حقيقية...إلخ، فقد قام الحزب منذ توليه السلطة في البلاد بتهميشي الطوائف وإختزال الحياة السياسية هذا ما أدى بنهوض الشعب للقيام باحتجاجات يطالب فيها بحقه وبالتغيير.[126]

- **إنعدام/ موت الحياة الحزبية وتدوير النخب الحاكمة:**

أسس "حافظ الأسد" الجبهة الوطنية التقدمية بعد توليه الحكم عام 1971م، هذه الجبهة بدورها عملت على إبعاد أحزابها عن الحراك بين الجماهير، إضافة إلى حضرها من النشاط داخل المؤسسات التعليمية والعسكرية بإنشاء حزب البعث الذي يمثل الجهاز الأمني.[127] في حين استمرت النخب السياسية الأخرى في مكانها لمدة أطول، حيث بقي الأمر على حاله إلى أن علم "بشار الأسد" بوجود من يحاول تحطيمه ما أدى إلى التخلص من كل منافسيه وفي المقابل إحضار أعضاء جدد لهم خبرات وأبعاد علمية أكثر تحت شعار "التكنوقراط". أما من ناحية تعمير هذه النخب في الحكم فهي لم تدم طويلا مقارنة بعهد "حافظ الأسد" على اعتبار أنها تعمل على وضع علاقات وشبكات لنفسها خاصة مع مراكز القوى السياسية والأمنية والعسكرية.[128]

---

[125] مالك أحمد حربا: الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب، التطورات والتداعيات، الآفاق المستقبلية، القاهرة، 2011، ص 4.

[126] غازي التوبة: الثورة السورية الأسباب والتطورات، http://w.w.w.asharqalarabi.org.vk/markaz/mabhath[2016/02/07] .

[127] مالك أحمد حربا: مرجع سبق ذكره، ص 5.

[128] المرجع السابق، ص 5-6.

- **ضعف أداء المؤسسات:**

من المعروف أن سوريا تتميز بغنى مؤسساتها منذ استقلالها، حيث يمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى قسمين: مؤسسات سياسية بمعنى الضوابط التي تشرف على صنع القرار السياسي وقواعد التمثيل الإنتخابي ومؤسسات إقتصادية تنص على حقوق ملكيات المؤسسات التعاقدية.[129]

وعلى الرغم من هذا إلا أن سوريا تعاني من ضعف الأداء والمردودية، وذلك من ناحية تطبيق الإصلاحات المؤسساتية، وغياب تنفيذ القرارات الموضوعية من أجل مكافحة الفساد، إضافة إلى أن التقرير الوطني للتنافسية سنة 2010م أكد على أن بلد سوريا شهد العديد من المشاكل والعوائق في الإدارة العامة من غياب للشفافية وما شابه به ذلك...[130]

لكن النظام السوري حاول جاهدا وضع الإجراءات اللازمة من أجل إحداث تغيير خاصة على مستوى المؤسسات، باعتبار أن هذه المؤسسات السياسية فشلت في تحقيق مطالب وطموحات المواطن، والعمل بنظام يساهم في فعالية التنمية المجتمعية بمختلف أشكالها.

2- **الأسباب الإقتصادية:**

ما يمز بلد سوريا هو حصولها على موارد طبيعية من سهول ووديان وجبال... وغير ذلك وكذا موارد بشرية وذلك من خلال توفرها على أيادي عاملة، لكن الحاكم آنذاك قام بالإستيلاء على الأراضي ومزارع السوريين ما أدى بهم إلى الهجرة نحو مدن الصفيح حيث يعيش فيها 42% من السوريين.[131]

---

[129] ساعو وليدة: "الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربي حالة سوريا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة بسكرة، 2014، ص 183.

[130] Rabie Nassen, « Socioeconomic Root and Impact oh the Syrian crisis", the Syrian center for policy research [31/03/2013].

[131] غازي التوبة: "الثورة السورية: الأسباب والتطورات" على الموقع:

http://w.w.w.asharqalarabi.org.vk/markaz/mabhath .

- الإختناق الإقتصادي:

السياسية الإقتصادية السورية وعلى الرغم من النمو الذي حققته في إجمالي الناتج المحلي أو بالأحرى الفائض الذي حققه الميزان التجاري، وكذا تسجيل إنخفاض في معدل البطالة[132] إلا أن هذا لم يمكن سوريا من إحتواءها على بنية إقتصادية قوية ومتينة بسبب الفساد والإحتكار، الممارس آنذاك، دفه هذا برجال الأعمال لذات النفذ السياسي الواسع إلى الإنخراط في المضاربة العقارية الأمر الذي عزز من إحتكارهم لمختلف الفعاليات الإقتصادي.[133]

رغم مرتبة سوريا المتدنية وهذا حسب مؤشر التنافسية العالمية لعام 2008م لاحتلالها مرتبة 78 من بين 134 ولعام 2010م بمرتبة 97 من بين 139، إلا أن السياسة الإقتصادية التابعة لها أخذت طابع الإيجابية على بيئة الأعمال مع طغيان الإحتكارات، وهو ما تسبب في تعاظم نفوذ جماعات المصالح التي لم تدعم أي إصلاحات إقتصادية أو سياسية حقيقية،[134] وقد برز تياران الأول يدعو إلى الإهتمام بالقطاع العام وإصلاحه وينتمي هذا التيار إلى الطبقة البورجوازية البيروقراطية، أما الثاني فهو التيار التنموي الذي يدعو بدوره إلى المحافظة على القطاع العام وإصلاحه وتعديله من خلال الفصل بين الملكية والإدارة،[135] لكن ما تلحظه هو أن إقتصاد سوريا يشهد مشكلة سوء التسيير المؤسساتي هذا الأخير الذي نجم عنه العديد من المشاكل من فقر وفساد إقتصادي ونقس في فرص العمل...إلخ.

- **تدهور الأوضاع الإقتصادية وانتشار الفقر:**

زادت المشاكل الإقتصادية السورية من تفشي ظاهرة البطالة حيث قدرت لعام 2010م بـ "7 مليون نسمة" أي 34.4% من إجمالي السكان،[136] وكذا تدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وهذا راجع لإنتشار الفساد بكل أشكاله.

---

[132] Rabie nesser, p 32.

[133] ساعو وليدة: مرجع سبق ذكره، ص 183.

[134] Rabie nesser, p 32.

[135] مالك أحمد حربا: مرجع سبق ذكره، ص 3.

[136] ساعو وليدة: مرجع سبق ذكره، ص 188.

من هنا أصبح المجتمع السوري مقسم إلى قسمين الأول: فئة قليلة لها جميع الإمكانيات التي تمكنها من عيش يومها كما ينبغي أما الثانية: فهي أغلبية السكان الذين لا يملكون حتى ما يقيتهم ليوم واحد، بحيث يعيشون في وضع جد مزر من ناحية عدم قدرة الإقتصاد في توفير فرص ومنحهم عمل يتماشى والنمو السكاني.[137]

3- الأسباب الإجتماعية:

- **تفشي الظلم وإنعدام المساواة:**

يعاني المجتمع السوري من ظلم واحتقار والتقليل منهم ومن كرامتهم وذلك بإبعادهم عن حقوقهم على مستوى العديد من الأصعدة: (اقتصاديا، تجاريا، سكنيا، ماليا، تعليميا)، وعدم مساواتهم بأبناء الطائفة العلوية التي تملك جميع الظروف المواتية للعيش، هذا ما دفع بهم إلى القيام بثورات أتجاه هذا النظام.[138]

- **غياب حقوق الإنسان:**

أضحت الأجهزة الأمنية تشكل مصدر رعب بالنسبة للمواطن السوري، وذلك بعملها على مراقبة جميع تحركاته، بحيث تقوم ببث روح الخوف والرهبة في نفوس الأفراد، وكذا العمل على إذلاله والحط من قيمته وكرامته، وذلك من خلال إعتقالهم دون أي سبب يذكر هذا ما أدى بالشعب السوري إلى النهوض والإحتجاج من أجل الخلاص من هيمنة هذه الأجهزة الأمنية، باعتبار أن مطلبه الوحيد هو عيش حياة عادية وتمتعه بحقوقه وواجباته، وكذا مساهمته على بناء وتنمية وترقية وطنه.[139]

- **الإنتقام الطائفي والمناطقي:**

إن التنوع الذي يكتنف سوريا داخليا سواء من الجانب الديني الطائفي أو من الجانب المناطقي الريف والمدينة، هو ما يثير تخوف الباحثين مثل: نايف الساري وخوشمان قادو وماري علي، فهم من يرون بأن مثل هذه العوامل هي التي تعمل على تصعيد النزاع الداخلي

---

[137] غازي التوبة: مرجع سبق ذكره.

[138] ساعو وليدة: مرجع سبق ذكره، ص 190.

[139] غازي التوبة: مرجع سبق ذكره.

لسوريا، وذلك لما يخالف الإنتقام الطائفي بين السنة والعلويين أو بين العشائر الموالية والمعرضة بالإضافة إلى الصراع الطبقي داخل المجتمع السوري بين الأحياء الغنية والشعبية الفقيرة كما هو الحال في حلب الشرقية والغربية، ودمشق كما قال "ناجي الجرف".[140]

المطلب الثاني: الفوضى السورية هي ما صنعته منها العوامل الخارجية والقوى الكبرى

1-دور شبكات التواصل الإجتماعي:

تلعب مواقع التواصل الإجتماعي دورا هاما في نقل كل مجريات الأحداث في كافة دول العالم، ومن بين هذه الدول نجد أحداث دولة سوريا فقد عملت شبكات التواصل الإجتماعي على احتضان الأزمة السورية، فقد استطاع من خلالها الكثير من النشطاء إلى تخصيص صفحاتهم تنقل الأحداث الواقعة في سوريا من خلال نقل مختلف الصور والفيديوهات، رغم محاولات النظام القمعية التي مورست اتجاه هذه المواقع إلا أنها واصلت مواكبتها ونقلها لهذه الأحداث، ولعبت دورها كما يجب، بحيث ساهمت "صفحات الفايسبوك" في استقطاب الرأي العام سواء في الداخل أو في الخارج لصالح الأزمة.[141] دون أن ننسى الدور الذي لعبه "اليوتيوب" في تأجيج الأزمة السوري وذلك من خلال نقله لمقاطع من الفيديوهات تبرز حالة وأوضاع الشارع السوري.[142] فمواقع التواصل الإجتماعي كان له الفضل الكبير في نقل الأزمة السورية بحيث لعبت دور جد مميز وليس بالشيء الهين من خلال طرحها للأزمة والحداث السورية وذلك بنقل الصورة الفعلية أو المشاهد الحية للحياة اليومية ومن خلال نقل فيديوهات باستخدام الهواتف الذكية من أجل إعطاء الصورة الفعلية التي يعيشها المواطن السوري من غضب واحتجاجات وغير ذلك...

فقد كانت شبكات التواصل الإجتماعي تؤثر في طبيعة الوعي السياسي للأفراد، رغم ملاحظة غياب فئة الشباب عن المشهد السياسي باعتبار أنهم يمثلون القوة المحركة للشارع، في المقابل نجد فئات أخرى عملت على استخدام مواقع التواصل الإجتماعي بطريقة مغايرة وذلك بنشرها صور غير

---

[140] علاء راشدي وآخرون: "عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا"، مركز المجتمع الدمني والديمقراطي سوريا، د.ط، 2013، ص 40-41.

[141] حمزة مصطفى: "الشبكات الإجتماعية في سوريا ناقل تعبيري أم صانع حدث؟"، //www.opendemocracy.net/arab-awakening/hamzeh-moustafa [01/02/2016].

[142] محمد جمال ياروت: "العقد الأخير في سوريا "، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، د.ط، 2013، ص 357.

حقيقية أو بالأحرى مفبركة والغاية في ذلك هو تشويه النظام السوري أي السعي وراء الإيقاع بين النظام والشعب وبالتالي زرع بذور الفتنة بينهم.[143]

2- القوى الإقليمية والأزمة السورية:

- **إسرائيل والأزمة السورية:**

تمثل سوريا المحور الراديكالي المعادي للتوجهات الإسرائيلية وهذا ما جعل إسرائيل تعمل على مراقبة الوضع في سوريا قد يكون من المحتمل مهددا لمصالحها،[144]وبالتالي سعت إلى إبقاء الأزمة ضمن الحدود والنطاق التابع لها حتى تؤمن على نفسها باعتبار أن الأزمة السورية في نظر إسرائيل هي أكبر هم وعبء، ويمكن أن يحدث خطورة لا تقل عن خطورة حرب أكتوبر 1973م.[145]

قامت إسرائيل بتفكيك سوريا إلى دويلات: كردية، سنية، علوية، وشيعية. خوفا من سقوط النظام السوري باعتبار أن هذا الأخير قد يسبب تغييرات مفاجئة على الخارطة الجيو- إستراتيجية، وبالتالي تكون إسرائيل هنا حافظت على هضبة جولان، لما تتمتع به هذه الأخيرة من ثروات طبيعية ومنابع المياه.[146]

تعد دولة إسرائيل المستفيد الرئيسي من إضعاف القوة العسكرية للدولة العربية الوحيدة التي رفضت الإنصياع لشروط القوة الإسرائيلية الإقليمية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل السلام مع الدولة الإسرائيلية، وقد أولت إسرائيل إهتمام كبير بالأزمة السورية على إعتبار أنها تؤثر على مكانتها وسيادتها ومصالحها، لما يمكن للأزمة السورية من إحداثه على عدة مستويات سواء على جوانب عامل قوة إسرائيل أو على تقلص عوامل ضعف الدول العربية.[147]

---

[143] رانيا مكرم: "التوظيف السياسي لمواقع التواصل الإجتماعي":
http://w.w.w.vcssmideast/article/2692. [04/02/2016].

[144] ساعو وليدة: مرجع سبق ذكره، ص 125.

[145] مجموعة من المؤلفين: "التداعيات الجيو إستراتيجية للثروات العربية"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، د.ط، 2014، ص 472-474.

[146] Israel playing dirty role in Syrian crisis in : http://www.pressTv.com/detail/352858/israel-playing-dirty-role in-Syria [03/02/2016].

[147] مجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 499-500.

ما تعرفه سوريا الآن هو زرع الفتنة بين الأطراف المتنازعة وكذا شل كل قدراتها وإفراجها من دائرة التأثير المباشر حتى وإن استمرت الأزمة فهذا لا يشكل أي خطر على إسرائيل.

- **دور تركيا في تأجيج الأزمة السورية:**

تولي "بشار الأسد" الحكم كان له طابع ونهج مغاير لوالده، بحيث اتبع سياسة خاصة به، وكذلك فتح أبوابا للقضية في العديد من المجالات الثقافي والإقتصادي والسياسي ما أدى إلى نجاحه في جذب تركيا لتقف أمامه أو بالأحرى بجانبه في بعض القضايا وعلى وجه الخصوص إلى جانب القضية الفلسطينية. إضافة إلى تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين بحيث أدى هذا الأخير إلى تطور وارتفاع ملحوظ في حجم التبادل التجاري.

وقد عملت تركيا كذلك كوسيط بين سوريا وإسرائيلي، فبالحديث عن العلاقات الشخصية بين الرئيس بشار الأسد والقادة الأتراك فهي علاقة قوية ومستقرة يمكن وضعها بعلاقات إستراتيجية.

أصبحت تركيا قوة سياسية وإقتصادية إقليمية ذات وزن ثقيل في الشرق الأوسط وكذلك بعد وصول "حزب العدالة والتنمية"، مقارنة أنها كانت بالتقريب تابعة للسياسات الأمريكية في كل شيء، فإن الأمر الذي ساعد تركيا على النجاح هو عملها على تغيير مسارها شرقا بإتجاه دول الجوار الإقليمي وعلى رأسها سوريا، ولنجاحها وجب أن يكون هناك نوع من الإستقرار لدى هذه الدول، فمن المعروف أن تركيا تعاني من مشكلة داخلية مع الأكراد والأتراك الذين يطالبونها بالإنفصال.[148]

موقف تركيا من الأزمة السورية والتي أوحت في أوقات كثيرة أنها مستعدة للتدخل العسكري، فحيال تراجعها عن هذا الموقف أدى إلى خلق العديد من الإعتبارات نذكر أهمها: إمكانية إنتقال الصراعات من سوريا إليها نظرا للعلاقات السكانية المتداخلة بين البلدين، وكذا القرب الجغرافي، ظنت تركيا أثناء بدايو الأزمة بأنها تملك ما يكفي لدى القيادة السرية من أجل إقناعها بإصلاحات جذرية وسريعة، ما أدى بها إلى إرسال وفود سياسية وأمنية على رأسهم

[148] منذر خدام: "تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية"، http://alhayat.com/article/650232. [03/02/2016].

"أحمد داود أغلو" وزير الخارجية إلى دمشق، حاملا معه برنامج التنمية والعدالة، لكن أثناء إدراك القيادة التركية أنها في وهم انتقلوا بذلك إلى لغة التلويح والتهديد بالتدخل العسكري لدرجة مطالبة الرئيس السوري بالتنحي والشروع في الإصلاحات.[149]

أحدث الحراك السياسي تحولا في موازين القوى الإقليمية نتيجة عدة أسباب أهمها: تشابه الأنماط السياسية الإيديولوجية لبرلمانات ما بعد الربيع العربي، بحيث أقيمت تحولات غيرت من بنية النظام الإقليمي عندما كان عليه سابقا، بحيث عملت الإيديولوجية الإسلامية إلى بعث نوع من التعاون بين الدول كتركيا وإيران.[150]

باعتبار أن إيران أصبحت تتمتع بنفوذها الواسع في المشرق العربي وتركيا التي صارت لديها قوة على مستوى موازنات المنطقة في السنوات الأخيرة، هذا ما جعل الصراع التركي الإيراني يزيد من حتمية لعب أدوار إقليمية، إلا أن الأزمة السورية أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين، مما أسهم إلى وقوف تركيا بجانب المعارضة السورية.[151]

خلال نوفمبر 2014 حاصر "داعش" ما يقر بـ 100 جندي تركي في منطقة تقع وراء الحدود السورية "ضريح سليمان شاه" إضافة إلى حجزه لدبلوماسيين أتراك قبل ذلك، هذا ما جعل المور تتأزم وتتعقد في أنقرة، لكنها عملت جاهدة لتحريرهم بالإستناد بطرق تفاوضية، فتركيا لا تريد الدخول في حرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" على اعتبار أن النتائج فيها بعد غير معروفة، وبالتالي سعت أنقرة إلى إ61قاط "نظام الأسد" عن طريق مكافحة "داعش".

يظهر إحجام تركيا في مجابهة "داعش" من خلال أزمة مدينة "كوباني" (عين العرب)، حيث أن الإحجام لا يفسر ضمن الإستراتيجية العامة لتركيا بعد إنخراطها في حرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، وإنما لكون هذه المدينة تقع تحت سلطة "حزب الإتحاد الديمقراطي" في سوريا حليف "حزب العمال الكردستاني" التركي والذي تعامله تركيا كمنظمة إرهابية، فرغبت

---

[149] خو رشيد دلي: "أزمة الدور التركي في سوريا"، http://elaph.com/web/opnonion/724198.html. [03/002/2016].

[150] مصطفى اللباد: "الصراع التركي الإيراني على سوريا والفراغ العربي"، http://www.bidaydtmag.com/node/213. [03/02/2016].

[151] المرجع السابق.

تركيا هو تدخل الولايات المتحدة في الشأن السوري، ليكون هناك ما يعرف بتحالف إقليمي دولي تكون أنقرة فيه لاعبة لدور كبير من أجل الإطاحة بالأسد.[152]

- **إيران والأزمة السورية:**

عرف الدور الإيراني تجاه أزمة سوريا بانحيازه الكامل إتجاهها وذلك منذ إندلاع الأزمة فيها، وقد كانت نظرته للأزمة وصفها نتاج "مؤامرة خارجية"، هدفها هو التخلص من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأمريكية والصهيونية، وعلى الغرم من مطالب وتصريحات بعض المسؤولين والتي تتمحور حول إحترام مطالب الشعب السوري إلا أن إ]ران لم تعط هذا الجانب أي إحترام أو إهتمام، خاصة تحت ظل سقوط آلاف الضحايا المدنيين والجرحى والمفقودين والنازحين، رغم درايتهم بأن الإحتجاج السلمي كان تحت رغبة الشباب السوري في نيل الحرية وإسترجاع كرامتهم، مستندين في ذلك على دولة تقوم على المواطنة والعدالة الإجتماعية.[153]

فعلى الصعيد الإقليمي، نجد أن إيران مدركة أن القضاء على النظام من إحتمالات وقابلية الدوان المسلح عليها بحجة القضاء على برنامجها النووي.[154] فأي تدخل خارجي على سوريا أو وصول المعارضة إلى الحكم سيشكل بدوره تهديدا وخطرا على المصالح الإيرانية، لذا نجدها تعمل على إبقاء النظام الحالي، فدولة إيران تعتمد على تقييم سابق وهذا من خلال إدراكها بأن سوريا تحتل قائمة الأهداف الدولية وذلك من خلال سعي بعض القوى الكبرى إلى تغيير نظامها السياسي وحقيقة الأمر هو أن لحظة الحراك الشعبي في سوريا الذي بدأ مطالبا بالإصلاح ولم يلق آذانا صاغية هي لحظة لم يرغبها الكثير لتغيير النظام السياسي لما فيهم واشنطن في حد ذاتها.[155]

---

[152] عثمان طارق: "مفارقات (داعش) الآمال السياسية التي خابت"،
http://studies.aljazeera.net/sisil/1354675632.htm.

[153] عمر كونت: "النظام السوري الإيراني والأزمة السورية"،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions. [03/02/2016].

[154] داود خير الله: "دور العناصر الخارجية في الأزمة السوري"، الرأي (04 أفريل 2012).

[155] محجوب الزوبيري: "العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي"،
http://studies.aljazeera.net/reports/2011824131918157377.htm.[03/02/2016].

3- القوى الدولية والأزمة السورية:

- روسيا والأزمة السورية:

رغم ضعف دور موسكو في الشرق الأوسط، إلا أن هذا لم يمنعها من لعب دور رئيسي في القضية الفلسطينية، وذلك بفضل علاقاتها السياسية الإقتصادية والعسكرية بين البلدين، فمنذ بداية الأزمة في سوريا وموسكو تقر بأنها مؤيدة للنظام، وهذا ما أكده "ميخائيل مارغيلوف" بحيث أنها ستعمل على أن يكون الحل من الداخل نفسه أي حوار مفتوح بين المعارضة والقيادة.[156]

طرحت جدلية الصراع الدولي بين الدول الكبرى وكذا اختلافها في تقييمها للوضع في سوريا بسبب حق الفيتو الذي استخدمته روسيا في مجلس الأمن الدولي إزاء قرارين يتعلقان بالأوضاع في سوريا، هذا الشيء الذي دفع روسيا على أن تتخذ قرار دعم النظام، فهي لم تكن متحمسة لأي ثورة عربية أخرى كالأزمة السورية مثلا، لكن هذا لا يعني أن القيادة السورية معفية من خطر التدخل العسكري الخارجي.[157]

لدى موسكو حق رفض كل المحاولات الهادفة إلى فرض عقوبات إقتصادية على النظام السوري من قبل مجلس الأمن، ففي تاريخ 05 أكتوبر 2011م رفضت روسيا قرار الإتحاد الأوروبي فهي ترفض وتمنع وتعارض قرارات الحظر.[158]

حملت سفينة بميناء "طرطوس" في شهر جانفي 2012م حوالي 60 طن من الأسلحة وهذا من طرف بعض التقارير المصرح بها، حيث عملت على توقيع عقد تسليم "36 طائرة" وهذا ما أدلت به صحيفة "كوميرسونت"، ومع تفاقم الأزمة أصبحت صفقات الأسلحة تقام بشكل علني من أجل الدعم المعنوي "لحكومة الأسد، كذا إضفاء القيمة العسكرية.[159]

---

[156] Margarette klein, « Russia's policy on Syria : on the way to isolation ? », German institute for international and security affaires (swp), 3.

[157] عزمي بشارة: "سوريا: درب الآلام نحو الحرية محاولة التاريخ الراهن"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، د.ط، ص 480.

[158] Margarette Klein, 4.

[159] Ibid.

- **أمريكا والأزمة السورية:**

الهدف من تعامل واشنطن مع الأزمة السوري هو من أجل تغيير النظام وفق إستراتيجية مغايرة. فهي تسعى إلى إتباع إستراتيجية دفه هذا النظام إلى الإنهيار من الداخل، من خلال زيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية وإعطاء الدور الكبير لكل من تركيا ودول الخليج العربي وكذلك جامعة الدول العربية.

فواشنطن تسعى إلى زرع الفرقة بين الطوائف وبالتالي العمل على تدميره وإنهياره من خلال إعتمادها على العقوبات السياسية والإقتصادية لبلوغ ذلك.

وقد أدى هذا السلوك إلى إحداث إنقسام بين من يدعوا إلى التركيز على السياسي والدبلوماسي ومن يرى في هذا الأسلوب تشجيعا للنظام على الاستمرار في الحل الأمني حتى النهاية، بحيث يدعو إلى تسليح المعارضة السورية وصولا إلى استخدام إجراءات عسكرية ضد النظام. ويأتي على رأسهم "جون ما كين وليندسي غراهام" عضو مجلس الشيوخ.[160]

المبحث الثاني: أطراف النزاع في الأزمة السورية

يعد النزاع السوري من أهم النزاعات في الوقت الراهن سواء من النامية السياسية أو العسكرية، وهذا بسبب التعقيد في الأطراف؛ فمن الصعوبة تحديد الأطراف المباشرة في النزاع نظرا لتعددها وتشابكها وإنقاساماتها وإعتماداتها ومصالحها.

فالنزاع في سوريا يدور بنظام الأسد والمعارضة على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فنجد أن كلا من القوى الإقليمية الكبرى والقوى العالمية الكبرى، قد تصادمت وهذا بسبب ما تحمله سوريا من أهمية على جميع المستويات.

[160] خو رشيد دلي: "أمريكا والأزمة السورية،

http://www.aljazeera.net/know ledgegate/opinions.[04/02/2016].

المطلب الأول: الأطراف المباشرة في النزاع السوري

ويمكن تقسيمها إلى قسمين وهي:

1- الأطراف الموالية للنظام السوري:

- **الجيش السوري النظامي:**

وهو الجيش التابع للدولة السورية والمتكونة من مليشيات هدفها الأساسي الدفاع على الدولة السورية من الإعتداء الخارجي، لكن ومنذ بداية المظاهرات عمل الجيش السوري على قمع المتظاهرين وإطلاق النار عليهم، كما قام بقصف معظم المدن السورية وهذا من أجل القضاء على المعارضة. وقد تشكل داخل الجيش السوري مجموعة عمل تتألف من كبار الضباط الأمنيين والعسكريين أصطلح على تسميتها "خلية الأزمة" هدفها الرئيسي يتمثل في إجهاض الثورة.[161]

- **الشبيحة:**

وتعرف أيضا بـ "اللجان الشعبية" أو "بلطجية" النظام السوري كان أول ظهور لها في 1976 أثناء التدخل السوري في لبنان وتتكون بشكل حاص من الأغلبية العلوية الموالية لبشار الأسد وكانت تحصل على التمويل من خلال عمليات التهريب والضرائب وذلك بتسهيل من النظام السوري، في المقابل ضمان بقاء هذا الأخير في السلطة عبر فرض النظام، ومع بداية الإحتجاجات السورية تعاظم دور الشبيحة الذي أصبح لا يقتصر فقط على الأعمال الغير قانونية بل تعدى ذلك بالعمل على تفريق المعتصمين وفض الإحتجاجات وفرض القوانين داخل الحياء الشعبية التي كانت مهدا للإنتفاضة وفي 2012 قامت حكومة الأسد بخلق ميليشيات أكثر تنظيما تعرف بـ "جيش الشبيحة" بمساعدة من قبل إيران وحزب الله.[162]

[161] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 256.

[162] Yassinal-hajsdih : « the Syrian Shabih-and their stat head§partcipation » (3 march 2015) .ib.boell.org(en) 2014/03/03/syrian-shabiha and their satate state head-particapation [04/04/2016].

- **حزب الله:**

مقاومة إسلامية في لبنان، وهو تنظيم سياسي شيعي عسكري متواجد على ساحة لبنان السياسية والعسكرية على مدى أكثر من عشرين سنة. وقف حزب الله مه نظام بشار الأسد في الأسابيع الأولى من الإحتجاجات في سوريا حيث أعلن "حسن نصر الله" عن دعم منظمته للأسد في ماي 2011 حيث كان نشاط حزب الله في سوريا في السنوات الأولى من النزاع محدودا في حجمه ونطاقه، وكان هذا نتيجة لتخوفه من العواقب التي ستلحقه جراء تورطه في النزاع السوري، حيث ساهم تدخل حزب الله في المعارك الإستراتيجية تمكن فيها النظام من إسترجاع مدن أساسية على سبيل المثال حمص.

وفي 2012 عملت القوات العسكرية لحزب الله على عبور الحدود السورية وقامت بالسيطرة على تسعة قرى في القصيرة.[163]

وقد أكد السكرتير العام السابق لحزب الله "الشيخ صبحي الطفيلي" في فيفري 2013 أن حزب الله كان يحارب داخل سوريا من أجل الإبقاء ومساندة النظام السوري.[164]

2-الأطراف المعارضة للنظام السوري:

- **المعارضة السورية:**

تتشكل المعارضة السورية من عدة مجموعات والتي هي تشكلت إما خلال النزاع أو أتت من الخارج، ويتم تمويلها من قبل المملكة العربية السعودية بما يقدر بـ 700 مليون دولار سنويا.

تتمركز هذه المعارضة في المنطقة الشمالية الغربية لسوريا وتضم هذه المعارضة العديد من الفصائل منها:

- **الجيش السوري الحر:** تم تشكيله والإعلان عنه في 29 جويلية 2011 من قبل ضباط الجيش السوري المنشقين والذي كان هدفه الأساسي الدفاع عن

---

[163] Hezbollah killed in Syrian will go to hell », says former leader. Al Arabia. 26 February 2013, www.alaarabiya-net/articles(2013/02/26)268422.html.

[164] Hirst panid(23 obtober 2012)hezballah uses its military-power in a caut's adictory mammer. The daily star www.daily star.com.bb/opinion/commentary military-power in a contradictory mamer ashx zzajvn21k.

المتظاهرين المدنيين ضد عنف الدولة، وكذا إسقاط النظام والتي تلقت الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.[165]

- **الجبهة التحريرية الإسلامية السورية:** والتي تحتوي على 35000 من المحاربية السلفيين ويتم تمويلها من خلال إلتقاء سبع قوات إسلامية سنية مقاتلة في سوريا وهي: أحرار الشام، جيش الإسلام، صقور الشام ولواء التوحيد، ولواء الحق، وأنصار الشام، والجبهة الإسلامية الكردية، حيث أعلنت أن هدفها هو إسقاط نظام الأسد وبناء دولة إسلامية.[166]
- **جبهة النصرة:** تشكلت في أواخر 2011، يتضمن هدفها في إسقاط نظام الأسد، وتعتبر من أبرز المنظمات الثائرة في سوريا، تتلقى تمويلها من تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر. فقد عملت على مهاجمة الحكومة السورية والجماعات الموالية لها وتتجلى هذه الهجمات في أدلب التي سيرت عليها في 2015.[167]

المطلب الثاني: الأطراف الغير مباشرة في النزاع السوري:

ويمكن تقسيم هذه الأطراف إلى مؤيدة للنظام ومعارضة له.

1- الأطراف المؤيدة للنظام السوري:

- **إيران:**

تعتبر سوريا بالنسبة لإيران الحليف الإستراتيجي في المنطقة والحصن المنيع لها خاصة على مستوى قدرتها في تهديد إسرائيل وردع أي عمل عسكري ضد إيران.

منذ إنطلاق الإحتجاجات المناهضة للحكومة في 2011 عملت إيران على دعم نظام الأسد وعدم سقوطه أو تنحيه كمن خلال المساعدات العسكرية والتي تجلت أكثر في تمويل حزب الله اللبناني من أجل المشاركة في القتال مع عناصر الجيش السوري، كما عملت على

[165] Torro Daniel : free Syrian army : partiner with opposition what next for syrian internationalbusiness times (28 septembre 2012).
[166] http://www.globalsecurity.org/military/world/para/sif.htm[04/04/2016].
[167] https://web.stanford.edu/groupe (mapping militants cgi-bin/groups/view/4593#note7.[04/04/2016].

نشر قواة الحرس الثوري الإسلامي الإيراني على الحدود الذي كان له دور في تدريب المليشيات الموالية للحكومة والقوات الشبه العسكرية السورية.[168]

- **روسيا:**

بالنسبة لروسيا فهي ترى في سوريا على أنها الحليف التاريخي وذلك منذ الحرب الباردة، وتربطهم علاقات إقتصادية وتجارية خاصة على مستوى المبيعات العسكرية، كما ترى روسيا أن سوريا عقبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الشرق الأوسط.

إتخذت روسيا منذ بداية الحراك الشعبي السوري دورا في الدفاع عن نظام الأسد ويتجلى ذلك في تزويده الغير منقطع بالأسلحة وقطع الغيار والذخيرة وإصلاح العتاد وهذا على المستوى العسكري.[169]

أما فيما يخص المستوى الدبلوماسي فيتجلى ذلك في إستخدام روسيا لحق النقض في 03 مرات:

- في 04 أكتوبر إمكانية فرض عقوبات اقتصادية في حال استمر النظام في نهجه القمعي.
- في 04 فيفري 2012 خطة العمل العربية للإنتقال السياسي في سوريا.
- في 19 جويلية 2012 فرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري.[170]

2- الأطراف المعارضة للنظام السوري:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

تعتبر سوريا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية العدو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط والخطر المحدق بمصالحها وعلى حليفتها الإستراتيجية إسرائيل، كما تعتبرها كذلك من مدعمي

---

[168] تشار ترلينتر: "الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا"، مركز بروكانجر، الدوحة، قطر، 2014، ص 02.

[169] تشارلز ليسر: مرجع سبق ذكره، ص 03.

[170] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 481.

الإرهاب في المنطقة مثل جزب الله في لبنان أو كركة حماس في فلسطين الأمر الذي أدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيفها ضمن "الدول المارقة".[171]

منذ إنطلاق موجة الإحتجاجات في سوريا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر مؤيد لها وذلك من خلال الدعم المعارضة والعمل على إطاحة نظام الأسد فعملت على جمع البلدان الداعمة للمعارضة وأطلق عليها اسم "مجموعة أصدقاء سوريا"، كما فرضت عليها عقوبات غير عسكرية.[172]

- **تركيا:**

إستقبلت تركيا الحراك الشعبي السوري بالتأييد ووجوب تنحي الأسد من أجل حل الأزمة، فقامت بدعم المعارضة على المستوى العسكري وذلك بتوفير الأموال والأسلحة وتسهيل مرور الخدمات اللوجستية عبر حدودها. أما على المستوى السياسي فاستقبلت المعارضة وقامت بتشكيل هيكليات شاملة لها، كما دعت إلى التدخل العسكري الغربي من أجل القضاء على نظام الأسد.[173]

- **المملكة العربية السعودية:**

كانت العربية السعودية الناشطة في تسليح الثوار السوريين في أواخر 2012، وقامت المملكة بتمويل إنتقال الكبير للأسلحة المشاة إلى الثوار، كما أرسلت العربية السعودية صواريخ مضادة الدبابات التي مكنت الثوار في جنوب سوريا من السيطرة على بعض المناطق وتحقيق تقدمات على أرض الميدان، ومع الضربات الكيمياوية التي قام بها النظام زادت المساعدات السعودية بشكل أكبر ويوجه الدعم إلى الفصائل المجموعات السنية.[174]

---

[171] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 462.
[172] تشارلز ليسر: مرجع سبق ذكره، ص 01.
[173] تشارلز ليستر: مرجع سبق ذكره، ص 02.
[174] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 545.

- **قطر:**

تعتبر قطر من أهم المؤيدين للثورات في جميع الدول العربية ومن أبرزها سوريا فمنذ إنطلاق الإحتجاجات في سوريا قامت قطر بدعم الثوار السوريين وتقصد بهم الفصائل والمجموعات السنية ويظاهر هذا الدعم من خلال شراءها للأسلحة ونقلها للثوار.[175]

[175] المرجع السابق، ص 563.

وفي الأخير نستنتج أن انفجار الأزمة السورية تتحكم في عدة أسباب منها ما هو سياسي ومنها ما هو إقتصادي ومنها ما هو إجتماعي.

ففي الجانب السياسي نجد ذلك يعود إلى احتكار حزب البعث العربي الإشتراكي الحكم والسلطة، وكذلك العمل السياسي مما أدى إلى تأزم الوضع خاصة على مستوى تعيين المناصب الحساسة والإدارية، كما ن سوء التسيير والتخطيط كان له الدور الأكبر في تدهور الإقتصادي الوطني السوري.

أما الجانب الإجتماعي فيتجلى ذلك في التمييز الطبقي في توزيع الثروة والموارد التي أدت إلى نزاعات عرفية داخلية.

كما أن التعدد الأطراف سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة قد زادت من تأزم الوضع السوري الداخلي وهذا لتصادم المصالح.

الفصل

الثالث

أدى النزاع في سوريا إلى تحرك وتدخل الدول الكبرى الإقليمية والعالمية، الأمر الذي زاد من تأزم وتشعب الوضع في سوريا وظهور بوادر الصراع عليها، واستغلالها والتحكم في الحراك السياسي الذي يدور فيها، وهذا من أجل تحقيق وحماية المصالح الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية.

وعلى هذا الساس بدأت تتضح الإنقسامات والتحولات في المواقف السياسية والعسكرية اتجاه القضية السورية فمنها من هو مساند للنظام كإيران، ومعارض للنظام كتركيا، وعليه سأحاول في الفصل الثالث عرض مواقف كل من إيران وتركيا اتجاه القضية السوري، ثم نعرج على إستراتيجيات إحتواء النزاع السوري التي تعتمدها إيران وتركيا.

المبحث الأول: المواقف الإيرانية التركية تجاه النزاع في سوريا

سهدت الأزمة السورية منذ إنطلاقها تضاربا في مواقف القوى الإقليمية أو العالمية، عكست صور التنافس الدولي الذي يكتنف المنطقة، وهذا وفق المبادئ البراغماتية التي تتبناها هذه الدول ونخص بالذكر كل من إيران وتركيا، وإنطلاقا من هذا سيتم تناول موقف كل من إيران وتركيا بشأن هذه الأزمة.

المطلب الأول: المواقف الإيرانية تجاه النزاع في سوريا

ظلت العلاقات الإيرانية السورية على وفاق نسبي رغم التطورات التاريخية للسياسة الخارجية السورية، فحتى بعد دخول سوريا مفاوضات السلام مع إسرائيل برعاية أمريكية في مطلع التسعينات، لم تتدهور علاقات هذه الأخيرة مع إيران، حيث رفضت سوريا قطع علاقاتها الإستراتيجية مع إيران، هذا الذي يدل على المكانة الهامة لسوريا في الإستراتيجيات الإيرانية المختلفة خاصة تلك طويلة المدى منها.[176]

ويعود سبب هذه العلاقات الوطيدة بين الطرفين الإيراني والسوري إلى تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة، خاصة بعد إجتياح العراق عام 2002 وإحساس كلا الطرفين بالخطر الأمريكي الذي كان يستهدف تقارب الطرفين[177]

مع بدايات الحراك السياسي في الوطن العربي كان الموقف الإيراني متباينا بين التأييد والتحفظ خاصة مع الدول التي تربطها علاقات وثيقة معها مثل تونس في حين كان رد فعل على الحراك في كل من مصر والبحرين واليمن هو التأييد والمساندة وكانت تعتبرها كإمتداد للثورة الإيرانية الإسلامية، ووصفتها بالصحوة الإسلامية ضد الأنظمة الإستبدادية المتحالفة مع الغرب.[178]

لكن ومع بدايات الحراك السياسي السوري ووصول رياح التغيير الديمقراطي إليها، كان رد الفعل الإيراني في بداية الأمر هو الترقب بصمت إلى أن ساء الوضع الداخلي، بدأت إيران بتغيير

---

[176] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 513-514.

[177] محجوب زويري: "العلاقات الإيرانية السوري والحراك السوري الشديد، شبكات الجزيرة، 2011، ص 02.

[178] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 517-518.

تعاملها مع الشأن السوري، وذلك بتبني الخطاب الرسمي للنظام السوري وأعلنت على أن ما يحدث هو أمر داخلي لا يجوز التدخل فيه من قبل أي طرف.[179]

لعبت إيران دورا بارزا في إطالة أمد النزاع السوري حيث عمدت على إبقاء نظام الأسد من خلال الدعم المالي والدبلوماسي والعسكري، هذا الذي جعل النظام يصمد في وجه التجاذبات الداخلية والخارجية العنيفة، حيث عملت على حماية نظام الأسد من التدخلات الخارجية، وذلك بإيعاز كل من سوريا والصين بسبب في الإلتقاء في المصالح والتصورات.

بقي دعم إيران لنظام بشار الأسد ثابتا خلال الأزمة والذي تعرض لتغير طفيف في الإستراتيجيات والحوافز، عدم قدرة النظام السوري على جعل الحراك السياسي الذي انتشر عبر كامل البلد تحت سيطرتها قد أصبح مصدر إزعاج كبير في طهران، حيث تخوفت النخب السياسية من الإنعكاسات البعيدة المدى الذي يمكن أن تجر إيران نفسها نحوه خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية لما يمكن أن تؤثر عليها من موقفها اتجاه سوريا.[180]

في حين كانت هناك نخب سياسية أخرى ترى بأنه من مصلحة إيران أن تدعم النظام السوري واعتبرته واجبا شرعيا، كما عمد "هاشمي رافسنجاني" (الرئيس السابق الإيراني) إلى وصف الشعب السوري الثوري والمقاوم، كما وصفت إيران بأن ما يجري في سوريا هو مجرد مأمرة أجنبية تعمل على سيطرة الغرب لسوريا.[181]

ويمكن تتبع الموقف الإيراني وفق عدة مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى:** في مارس 2011 إنطلاق الثورة السورية وهي مرحلة التأييد من خلال التبني الكامل للرواية السورية، وهي شن حملة إعلامية وتغييب رأي المعرضة.[182]
- **المرحلة الثانية:** في أفريل 2011 حيث عملت إيران على تشويه صورة الحراك الشعبي السوري باعتباره مؤامرة خارجية تحاك ضد إستقرار سوريا كما جاء على لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الذي قال: "بأنه عمل شرير ينفذه الغربية ن

---

[179] محجوب الزويري: مرجع سبق ذكره، ص 04.

[180] Square James's : Syria, Turkey Iran : « Regional dynamics of the Syrian conflict. Chatam house,2012, p 04.

[181] محجوب الزويري: مرجع سبق ذكره، ص 04.

[182] عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره، ص 519.

والأمريكيون والصهينيون خصوصا، هؤلاء يحاولون بمساعدة إعلامهم خلق إحتجاج مصطنع في مكان ما أو المبالغة في مطلب جماعة صغيرة وعرضه بإعتباره مطلب أغلبية... ويجب أن لا تنطلي على أحد هذه اللعبة التي يلعبها الأمريكيون"[183]

- **المرحلة الثالثة:** خلال عام 2012 وكان فيها رفض إيران أي مبادرات سياسية لحل الأزمة خاصة تلك المبادرات التي تطالب بتنحي الرئيس بشار الأسد. أهمها المبادرة العربية الثانية في جويلية 2012 ورحبت بحق النقض السوري والصيني الذي كان يعيق هذه المبادرات.

كما أعطت الموافقة المبدئية الصادرة "كوفي عنان" (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) لأسباب أنها لا تطالب بتنحي الأسد إلى حين إجراء إنتخابات رئاسية في 2014.[184]

- **المرحلة الرابعة:** فيفري 2013 إن تجار الأزمة السورية أزمة إيرانية داخلية تهدد بشكل مباشر أمنها القوي ويتجلى ذلك في طلب إيران من مجموعة (5+1) ضم الملف السوري إلى الملف النووي الإيراني.[185]

المطلب الثاني: المواقف التركية تجاه النزاع في سوريا

ترتبط تركيا وسوريا إرتباطا جغرافيا وتعتبر الحدود البرية التركية السورية الحدود البرية الأطول لسوريا بحوالي 900 كلم وعلى هذا الأساس هناك أهمية خاصة لسوريا بالنسبة للخارجية التركية وما يميز العلاقات التركية السورية، هو الأزمات التي كانت تمر بها من بينها قضية المياه، والقضية الكردية.[186]

لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، كان هناك تغير ملحوظ على مستوى العلاقات السورية التركية وهذا بهدف تغيير تركيا لإستراتيجياتها الخارجية خاصة على مستوى

---

[183] المرجع السابق، ص 521-525.

[184] المرجع السابق، ص 525.

[185] المرجع السابق، ص 526.

[186] المركز السوري: "العلاقات التركية-السورية البعد التاريخي والرؤية المستقبلية في 1923-2013".

علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، وذلك من خلال التركيز على مبدأ "صفر مشكلات" مع محيطها وهذا من أجل جعل تركيا دولة مركزية يمكنها القيام بدور فعال على المستوى الإقليمي.[187]

ومع إنطلاق التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية من 2010 والتي مست سوريا في 2011 نرى أن العلاقات التركية السورية قد بدأت بالتغيير والتقهقر وهذا بسبب الموقف الذي إتخذته تركيا لدعمها في الثورة السورية، وإحتضانها لمختلف أطراف المعارضة السورية في الخارج.

ومع إنطلاق التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية منذ 2010 كانت تركيا مؤيدة لمعظم هذه التغييرات ومطالب المتظاهرين في الإصلاح، ولكن ومع وصول رياح التغيير إلا سوريا نجد أنه منذ الأيام الأولى لإنطلاق الحراك السياسي السوري أن تركيا أرادت أن تلعب دورا محوريا مزودجا وهذا من أجل عدم خسارة جار مهم كسوريا وهذا من خلال مطالبة النظام السوري بتقديم الإصلاحات في التغيير وإحتضان مختلف أطراف المعارضة في الخارج.[188]

ونلاحظ أن الموقف التركي تجاه الحراك السياسية في سوريا قد مر بعدة مراحل وهذا بسبب تطورات المشهد الداخلي السوري وكذلك بسبب المواقف الدولية من الأزمة السورية، ويمكن تصنيف هذه المراحل كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** في مارس 2011 منذ إندلاع إحتجاجات المطالبة بالتغيير تميزت هذه الفترة بالإزدواجية في الموقف.

✓ **الموقف الأول:** مطالبة تركيا الحكومة السورية باحتواء الإحتجاجات والرذوخ لمطالب المحتجين والقيام بإصلاحات على مختلف الأصعدة من أجل تجاوز مؤثرات هذه الثورة وأبدت الحكومة التركية إستعدادها لتأمين مختلف وسائل الدعم كما قام عدة مسؤولين رفعي المستوى بزيارة تركيا على رأسهم رئيس الوزراء "أحمد داوود أوغلو".[189]

✓ **الموقف الثاني:** وهو احتضان المعارضة السياسية والضغط على النظام وتهديده بالقطيعة من أجل القيام بالإصلاحات والسيطرة على الوضاع ويظهر من

[187] عزمي بشارة: مرجع سابق ذكره، ص 492.

[188] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 173.

[189] سعيد الحاج: محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا. مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 2016.

خلال إستقبال المرشد العام للإخوان المسلمين السوري في إسطنبول ومؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية من الثورة، وسمحت تركيا للمجلس السوري المعارض بفتح أول مكتب رسمي في مدينة إسطنبول.[190]

- **المرحلة الثانية:** ماي 2012 وهو تاريخ قطع الإتصالات والعلاقات نهائيا مع نظام الأسد وذلك بطرد الدبلوماسيين السوريين من أنقرة إحتجاجا على ما قم به الجيش السوري من مجازر في مدينة "الحولة" وهي الفرصة التي كانت تنتظرها تركيا خاصة بعد تمسك نظام السد بالسياسات القمعية تجاه شعبه، الأمر الذي دفع بتركيا إلى ضرورة قطع علاقاتها بشكل تام.[191]

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة ما بعد القطيعة والعمل على إسقاط نظام الأسد من خلال دعم المعارضة سواء على المستوى المادي أو على المستوى السياسي أو الإعلامي واللوجستي كما قامت باستقبال جميع القادة المنشقين من الجيش السوري وتكوين جيش حر كما رافقت تركيا كل مراحل تشكل المعارضة من المجلس الوطني إلى إئتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وشارطت في إجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، وكان لها دور كبير في الإعتراف الدولي بالمعارضة السورية السياسية.[192]

- **المرحلة الرابعة:** كان للإتفاق الأمريكي الروسي دور كبير في تغيير تركيا إلى موقفها حيال الأسد خاصة في مؤتمر فيينا الذي ينص على إبقاء الأسد على رأس السلطة إلى غاية الإنتخابات المزعم عقدها، رغم أن تركيا كانت من أول وأبرز الدول المطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد، ويعود سبب هذا التغيير في الموقف إلى تراجع الدور التركي في سوريا خاصة بعد قيام روسيا بالتدخل العسكري المباشر في سوريا وبقاء الحليف الأبرز لتركيا الولايات المتحدة الأمريكية كعنصر حيادي حلال الأزمة السورية.[193]

[190] طارق زياد الشرطي: مرجع سبق ذكره، ص 173.

[191] المركز السوري: مرجع سبق ذكره.

[192] سعيد الحاج: مرجع سبق ذكره.

[193] المرجع السابق.

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإيرانية التركية لإحتواء النزاع السوري

يأتي إهتمام إيران وتركيا بالأزمة السورية من منطلق أهميتها الإستراتيجية لكل منهما، فإيران وتركيا تعملان على تمديد نفوذهما فيها، من أجل تحقيق مصالحهما والعمل على إستعادة مكانتهما في المنطقة كقوتان إقليميتان، وإنطلاقا من هذا سنتناول الإستراتيجيات كل من إيران وتركيا لإحتواء النزاع السوري.

المطلب الأول: الإستراتيجيات الإيرانية لإحتواء النزاع السوري

يعتبر نظام الأسد الحليف الأقرب لإيران في منطقة الشرق الأوسط، الشراكة بين البلدين إلى بدايات الثورة الإيرانية، على رغم الإختلاف الإيديولوجي والعقائدي إلى أن سوريا وإيران تتشاركان في العديد من الإهتمامات الجيوبوليتيكية من معارضتها لنظام صدام حسين في العراق إلى رفضهم للتأثير، وقوة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأوسط، كذلك كلا البلدين رعاة حزب الله والمقاومة الفلسطينية، كما يتشاركان تخوفات مشتركة حول الطموحات والسياسات التركية في الشرق الأوسط، ولهذا تعمل إيران جاهدة لعدم إمكانية سقوط نظام الأسد وصعود نظام سني من شأنه أن يحمل توجهات معادية لإيران كباقي الدول العربية في الشرق الأوسط.[194]

وتسعى إيران لدعم نظام الأسد وموقفه الأمني بهدف إطالة أمد النظام إلى غاية سيطرتها على زمام الأمور هذه الجهود تراوحت بين الإستشارة والمساندة للنظام وقواته الأمنية، استخدمت إيران في هذه المهمات قوات الحرس الثوري الإيراني جنبا إلى جنب فيلق القدس، إضافة إلى الخدمات المخابراتية المتعددة لمساندة النظام السوري في إخماد التمرد ومكافحة المعارضة الممولة من قبل الدول الغربية والخليجية على وجه الخصوص المملكة العربية السعودية وقطر، وتتمثل هذه المساندان في تقديم أسلحة التحكم في الحشود والخدمات الأمنية في توجيه ومراقبة وسائل التواصل الإجتماعي والمواد المالية.[195]

عملت إيران على متابعة دعمها لنظام الأسد خلال الأزمة، كما تعدى ذلك إلى مجموعات فصائلية أخرى التي ترى فيها إيران إمكانية إلتقاء المصالح التي من شأنه أن يساعدها في حالة

---

[194] F.Stephan Larrabee, Alireza. Nader : Turkish Iranian relations in a changing middle east, rand coreporation, 2013, 1 09.

[195] Fulton Will, Joseph holiday α sam Wyer : Iranian srategy in syria, a joint report by Aei's critical threats project α institute for the study of war may 2013,

سقوط نظام الأسد أن تعمل جاهدة على إيصال إحدى تلك الفصائل إلى السلطة ويمنحها حليف إستراتيجي قوي، تتمثل في الأقليات العلوية، والمليشيات الأخرى ليس فقط المحافظة على بعض التأثير في سوريا لكن والأكثر أهمية هو الإبقاء على تواصل قوي ومتين مع حزب الله إذا تم التخلص من الأسد.[196]

عززت إيران من قوات النظام عبر خلق لما يعرف بقوات الدفاع الوطني مجموعة من يقارب 80000 ثمانين ألف علوي وشيعي مناصرين للنظام الذين ساندوا الجيش السوري في معاركه كذلك زار المسؤولين الإيرانيين على المستوى الرفيع دمشق ورسميون عسكريون قاموا بزيارة طهران.

وتظهر الأهمية السورية بالنسبة لإيران من خلال ما قاله الرئيس السابق لإيران "علي أكبر هاشمي" عند لقائه بالبعثة الخاصة العراقية إلى إيران في ديسمبر 2012 "علينا أن نستحوذ على سوريا فإذا إنقطعت السلسلة من لبنان إلى إيران ستحدث أشياء سيئة لإيران".[197]

الأهداف والإستراتيجيات التي تتبعها إيران لإحتواء الوضع السوري يسهر عليها الحرس الثوري الإيراني في حين يقوم قوات فيلق القدس بتولي العمليات الإيرانية الخارجية ويلعب "قاسم سليماني" القائد الأعلى في القوات الإيرانية دورا كبيرا في إدارة الأعمال الإيرانية في العراق. هذا الذي خوله إلى الأخذ بزمام الأمور فيما يخص سياسة إيران في سوريا، هذا الذي دفع بالوزير الأول السوري السابق "رياض حجاب" المنشق عن نظام الأسد أن سوريا محتلة من قبل النظام الإيراني والشخص الذي يدير البلد هو "قاسم سليماني" هو رئيس سوريا وليس الأسد.[198]والوج ;د للقيادات الإيرانية رفيعة تدل على الأهمية الإستراتيجية لسوريا وكذا إلتزام إيران في تحقيق أهدافها داخل سوريا كما توضح ضعف إيران في حالة سقوط نظام الأسد.

التحول الكبير في السياسات والقرارات الإيرانية في الشرق الأوسط قد تعرضت لتغيير جذري حيث يبدو أن إيران تركز على كل قواته في ثورة واحدة حيث قامت بنقل كل من "الشاطري" الذي كان يدير العمليات في العراق وأفغانستان و"حسان خوش توفيس" الذي كان يدير العمليات في

---

[196] Zannder Alive,” why Iran is trying to save the syrian regime “www.usnews.com/opinion /blags/world-report/2013/04/24/iran-syria-cihl-war.

[197] Alfoneh Ali : “ The Syria stadegies of Iran-Saudi Arabi-Qatar and Turkey” www.defendde.macracy.org/he a syria stratigies-of-irran-saudi Arabia Qatar-and-turkey, 13 september 2013, [05/04/2016].

[198] Will Fulton-Josef holiday α San wyer : p 10

لبنان وكذلك التدخل المباشر لحزب الله في سوريا والمدعم لاحقا بالحرس الثوري الإيراني مع نقل قوات فيلق القدس هو الآخر إلى سوريا، وهذا ما يؤكد الأهمية القصوى التي تحظى بها سوريا ضمن الجيوبوليتيكية الإيرانية كون سوريا تمثل عنصرا أساسيا لكل الأهداف الإيرانية في الشرق الأوسط.[199]

المطلب الثاني: الإستراتيجيات التركية لإحتواء النزاع السوري

منذ إندلاع الثورة السورية في مارس 2011 عملت تركيا على تحقيق مجموعة من الهداف في سوريا أهمها: هو إسقاط نظام الأسد وإستبداله بحكومة إسلامية سنية.

منح أكراد سوريا والذي يمثله حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي لفرع في سوريا من PKK والذي تعتبره الحكومة الشرعية منظمة إرهابية من تحقيق إقليم مستقل في شمال سوريا المحاذي للحدود التركية.

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت تركيا مجموعة من الإستراتيجيات:

1- الدعم التركي للمجموعات المعارضة السورية:

منذ إنطلاق الثورة السورية زودت تركيا المعارضة السورية بالدعم العسكري والسياسي خاصة والإسلامية السنية منها وبشكل جلي دعمها لجيش الفتح الذي لعبت أنقرة دورا كبيرا في تأسيسه إضافة إلى مجموعة من الفصائل الإسلامية متضمنا جبهة النصرة، حركة أحرار الشام الإسلامية، وفيلق الشام والذي تمكن من تحقيق إنتصارات في الميدان ونذكر على وجه الخصوص محافظة إدلب والتي كانت تحت سيطرة الحكومة السورية.[200]

دعمت أنقرة أيضا جيش الإسلام الذي يقوده "زعران العلوي" ويضم أكثر من 50 فصيلة إسلامية مدربة ومسلحة لما يقارب 5000 مقاتل من السوريين الترك لحماية شمال سوريا ودرء حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني.

---

[199] Abid, p 11-12.

[200] Conainnent or adaptation : « Repercussions of Russian 81yria81ational on Turkish strategy in 81yria (10 october 2015) articles, future for advanced research and studies.[06/04/2016]

كما قمت تركيا بتسهيل عبور المجاهدين للحدود التركية بهدف إنضمامهم للمجموعة المتطرفة في سوريا بشكل خاص "داعش" و "جبهة النصرة".

هذا الذي يمكن أن يطلق عليه أن الحدود التركية مثلت قاعدة للدعم اللوجستيكي للمنظمات سواء من حيث العتاد أو الجانب البشري أو تهريب البترول من المواقع التي تقع تحت سيطرة داعش.[201]

2- جهود تأسيس منطقة عازلة في شمال سوريا:

أطلقت تركيا فكر تأسيس منطقة عازلة في شمال سوريا في أكتوبر 2014 وعادت إطلاقها في جوان 2015 حيث سعت من خلالها على تحقيق مجموعة من الأهداف كالحماية ودعم الجماعات المعارضة المسلحة السورية التي تدين للولاء لتركيا عبر تقوية حظر جوي على الطائرات السورية في شمال سوريا.[202]

تحرير "برابلوس" والتي تقع بين "أفرين" و "كوباني" بهدف التحكم في المعارضة السوري خاصة المقاتلين التركمان السوريين الذي تم تدريبهم في تركيا التي كانت تحت سيطرة داعش وحزب إتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري.

منح حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري من تأسيس إقليم مستقل في مناطق سوريا الشمالية والذي إنعكس بالسلب على الشؤون الداخلية التركية ثم تحقيق هذا عبر التغيير في التركيبة المكانية في إقليم سوريا الشمالية وإنقاص الوجود الكردي في هذه المناطق عبر إعادة توطين اللاجئين السوريين وتركيز مجموعة المعارضة الموالية لتركيا.[203]

تعاملت تركيا مع أزمة اللاجئين السوريين في تركيا حيث كان هناك ما يقارب 2 مليون لاجئ الذين شكلوا عبئا إقتصاديا وإجتماعيا عليها عبر إعادة توطين المهاجرين السوريين في شمال سوريا ومن خلال هذا نرى أن الحسابات التي قامت بها تركيا من أجل منطقة عازلة من شأنه أن يمكن

---

[201] Lbid.
[202] Lbid.
[203] Philip Seib : B-senem ceiik : « Turkey’s public diplomacy ».

جبهة النصرة من تركيز كامل قواتها ضد نظام الأسد وإبعادها عن الهجمات التي يقوم بها "داعش"[204].

تعرضت مبادئ السياسة الخارجية التركية المتمثلة في مشاكل مع جيرانها للعديد من التغييرات بعد الأزمة السوري حيث جلبت التطورات في سوريا كل من تركيا وإيران إلى التعارض في المواقف والإستراتيجيات حيث بدأت تركيا بشكل متزايد بالتعاون مع العربية السعودية وقطر هذا الذي يؤدي إلى التساؤل حول دور التقاسم الناشئ في المنطقة مع دعم إيران وولاء هذا الأخير لها الذي أدى بالعلاقات التركية الإيرانية إلى التراجع، حيث إنتقلت السياسة الخارجية التركية إلى التوازن بين الأمن والديمقراطية.[205]

---

[204] Sann Kainikara : « Political Musiergs in : Turmoil in the middle east », http://books-google.dz/books?id:tyskcg AAQBAJ§pg: pt77§dq: POLITICAL, Musing+turmoil++in the middle east.[06/04/2016].
[205] Philip Seib.B Senem Cevik : Lbid.

وعليه من خلال ما سبق فإن صانع القرار الخارجي لإيران تعمل جاهدة للحفاظ على سوريا أولا كحليف إستراتيجي يضمن لها تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. ثم على الأسد كإمتداد للسلطة الإيرانية داخل سوريا وعلى هذا الأساس كان هدفها هو إحتواء النزاع في سوريا من خلال إتباع إستراتيجيات تحاول من خلالها ضمان عدم سيطرة الأنظمة الغربية على سوريا وعلى رأسهم تركيا.

أما فيما يخص تركيا فتجاوبت سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية عبر عدة مراحل مهمة، فبعد التركيز الأولي على الجهود الدبلوماسية لإقناع بشار الأسد على إصلاح الوضع الداخلي لسوريا قامت تركيا بقطع علاقاتها تدريجيا مع نظام الأسد هذا الذي تابعه بمرحلتين متداخلتين مؤيدة لسقوط نظام الأسد والمساندة النشطة للمعارضة السياسية والعسكرية والعمل على المستوى الدولي من أجل الضغط على الدول الغربية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والقضاء على نظام الأسد.


خاتمة

الخاتمة:

من شأن خصوصية أية دولة أن تساهم في تحديد مكانتها وبشكل آلي سياستها الخارجية التي تعبر عن خطط وبرامج يسير وفقها السلوك الخارجي من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المتوخاة منها.

شهدت القوى الكبرى الإقليمية في الشرق الأوسط تغيرات كبيرة خلال القرن الماضي، وجذرية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تعرضت إيران لتغير النظام مع ثورة الخميني الذي ألقى بصبغته الإسلامية الشيعية على النمط السياسي للدولة، حيث نجد أن السلطات الفعلية كلها تمركزت في يد ولاية الفقيه الذي أصبح أقوى مؤسسة فاعلة في الدولة خاصة على مستوى السياسة الخارجية، الذي كان له دور في تغيير طبيعتها سواء من حيث الشكل أو من حيث التحالفات والعلاقات.

كما يمكن ملاحظة التغير البارز في السياسة الخارجية التركية وتعاملها ومحيطها الجواري، خاصة مع بداية تشكل حكومة جديدة تمثلت في حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي، الذي أدرك أنه من أجل إعادة تركيا إلى مجدها السابق لابد من العمل على إعادة تماسك بنيتها الداخلية الذي لا يمكن إلا عبر تجديد نمط تفاعلاتها السياسية الداخلية، وذلك بفصل المؤسسة العسكرية الملتزمة بالعلمانية والخيارات الغربية من العملية السياسية، ومن خلال هذا الإدراك عملت تركيا على تحسين علاقاتها مع دول الجوار خاصة العربية والإسلامية منها مبقية على علاقاتها مع الدول الكبرى، وذلك بما يخدم مصالحها وتوجهاتها الإستراتيجية الإقليمية المتمثلة في السيطرة على تفاعلات الشرق الأوسط.

تعتبر القضية السورية من أهم الأزمات الإقليمية وأعقدها، ويعود هذا إلى تشابك الأطراف فيها وتعددها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فسوريا تمثل أهمية إستراتيجية كبيرة لهذه الدول وعلى وجه الخصوص لتلك التي تمثل أعمدة توازن الإقليمي في المنطقة ونذكر منها: إيران وتركيا، فهذه الأخيرة ونقصد الأزمة السورية أظهرت حجم التعارض بين السياسة الخارجية الإيرانية والتركية الأمر الذي دفعه إلى التنافس عليها؛ فإيران أعلنت تأييدها ووقوفها إلى جانب نظام الأسد من

خلال دعمه سواء على المستوى السياسي أو المالي أو العسكري، أما تركيا فكانت مساندة للمعارضة من خلال تمويلها وتسليحها والعمل على تحقيق إعتراف دولي بها.

ومن خلال هذه المواقف والإختلاف الذي يكتنفها نجد أن لها دور كبير في تأجيج وإطالة أمد النزاع السوري وهذا بسبب الصراع الإيراني والتركي، فكل واحد فيهم يريد أن يضع حلا ونهاية للنزاع حسب رؤيته ومصالحه وتوجهاته الأمر الذي جعل من هذه الأزمة مرهونة بتغير ميزان القوى الإقليمي، وهذا من حيث التحالفات مع القوى الكبرى ونذكر على وجه الخصوص روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فبعد التوافق الأخير الذي تشهده السياسات الروسية والأمريكية نجد أنها تصب لصالح إيران وموقفها إيزاء نظام حكم بشار الأسد الأمر الذي من شأنه أن يكون لها دور كبير في إحتواء النزاع السوري.

ومن خلال هذه الدراسة نستنتج النتائج التالية:

- تلعب كل من إيران وتركيا دور كبير ومحوري في الشرق الأوسط وذلك لعدة إعتبارات ما هو جغرافي ومنها ما هو تاريخي ثقافي.
- لقد كان لكل من محددات السياسة الخارجية التركية والإيرانية دور كبير في تحديد موقفها تجاه النزاع السوري.
- على الرغم من العلاقات الإيرانية والتركية خاصة على المستوى الإقتصادي إلا أن الأزمة السورية عملت على كشف الصراع والتنافس الإقليمي الذي يدور بينهما.
- أن كل من إيران وتركيا تعملان على تجسيد نفوذهما في سوريا من خلال دعمهما لأطراف النزاع وهو ما أبرز التنافس الإيراني والتركي بشكل واضح.
- ترى إيران أنه في حالة سقوط نظام الأسد سيسقط أهم وأكثر الحلفاء الإستراتيجيين لها وهو ما يؤثر على النفوذ الإيراني منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي حتم عليها بإتباع عدة إستراتيجيات تعمل من خلالها على إحتواء النزاع السوري، تتمثل هذه الإستراتيجيات في الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي والعسكري.
- في حين ترى تركيا أنه في حالة عدم سقوط الأسد فتكون الخاسر الأكبر سواء على علاقاتها المستقبلية مع سوريا أو على مستوى علاقاتها مع دول الجوار خاصة منها العربية والإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-باللغة العربية:

أ- الدساتير:

1- دستور جمهورية إيران الإسلامية: ترجمة لجنة مكلفة من قبل وزراء الإرشاد الإسلامي، إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، ط1، 1403هـ.

2- الدستور التركي: ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات الصادر عام 1982م، شاملا تعديلاته إلى غاية عام 2011م.

ب-الكتب:

1- الجوجري عادل: أحمدي نجاد في قلب العاصفة، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 2006.

2- باروت محمد جمال: العقد الأخير في سوريا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، د.ط، 2013.

3- باكيير علي حسين وآخرون: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2009.

4- بشارة عزمي: سوريا درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة.

5- حيدر نبيل: تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دار الطباعة والنشر، دمشق، د.ط، 1981.

6- خولي محمد فيصل: العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.

7- دلي خو رشيد حسين: تركيا وقضايا السياسة الخارجية، الإتحاد كتاب العرب، د.ط، 1999.

8- دني إيمان: الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ط1، 2014.

9- راشدي علاء وآخرون: عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، مركز المجتمع المدني والديمقراطية، سوريا، 2013.

10- سليم محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

11- الشرطي طارق زياد: السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

12- طشطوش هيل عبد الملى: مقدمة في العلاقات الدولية لجامعة اليرموك، الأردن، د.ط، 2012.

13- العطية سمير وآخرون: العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المتقبل، المركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، ناشرون، بيروت، ط1، 2012.

14- مبروك غضبان: المدخل للعلاقات الدولية، دار العوم، عنابة، 2007.

15- مجموعة من المؤلفين: التداعيات الجيو إستراتيجية للثروات العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014.

16- نفين عبد المنعم مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

17- نوري النعيمي أحمد: السياسة الخارجية الإيرانية، دار الغبان للنشر والتوزيع، السودان، الخرطوم، ط1، 2012.

18- نوري النعيمي: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

19- هلال رضا: السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999.

20- وليد رضوان: العلاقات العربية التركية، دور اليهود التحالفات الدولية والإقليمية و PKK في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية التركية، (نموذج شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، ش.م) ط1، 2006.

21- وليد عبد الحي: إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والإستشراق، الجزائر، د.ط، 2010.

ج- المقالات:

1- الركابي ساجد أحمد عبل: رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران، مركز الدراسات الإيرانية، بغداد، جامعة البصرة 2006.

2- فهد معن: "الثورة السورية قصة البداية"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014.

3- مالك أحمد حربا: "الثورة السورية (ثورة الكرامة والحرية) الأسباب، التطورات والتداعيات، الآفاق المستقبلية"، القاهرة، 2011.

4- سعيد الحاج: "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا"، مركز إدراك للدراسات والإستثمارات، 2016.

5- المركز السوري: "العلاقات التركية السورية البعد التاريخي والرؤية المستقبلية" 193-2013.

6- تشارلز ليستر: الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا، مركز بروكنجز، الدوحة-قطر، 2014.

7- محجوب الزويري: العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي، شبكة الجزيرة، 2011.

د- المجلات:

1- أبادي أحمد زيد: "إيران والعرب: مرحلة جديدة من عدم الثقة"، مجلة مختارة إيرانية، السنة الخامسة، العدد 55، فبراير 2005.

2- محمد نور الدين في العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، المستقبل العربي، العدد 287، عام 2003.

3- المديني توفيق: "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو"، مجلة المستقبل، عدد 2808، 2010.

4- مزيان فهد خزار الخزار: الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، مجلة دراسات إيرانية، العدد الخامس، 2006.

هـ-الجرائد:

1- داوود خير الله: "دور العناصر الخارجية في الأزمة السورية"، الرأي، (04 أفريل 2012).

و- المذكرات:

1- حجاب عبد الله: السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر3، 2012.
2- حمدي عيسى سليمان: إنعكاسات الإستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988-2014) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، 2015.
3- حيدر جاسم محمد محمود: واقع السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي ومستقبلها، مذكرة مكملة لنيل شهاد الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
4- زلاقي حبيبة: تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 55.
5- زير لطيف صادق: العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 143.
6- ساعد وليدة: "الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية حالة سوريا"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر جامعة بسكرة، 2014.
7- شنين محمد المهدي: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي (2001-2013) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2014، ص 73.
8- لعريبي خديجة: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
9- محزم عبد المالك: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 136.
10- محمد عبد العاطي التلولي: السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 76.
11- ملوكي سفيان: محددات العلاقات الإيرانية-الروسية بعد 11 سبتمبر 2001 (الواقع والآفاق)، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 43.

12- هادي علي عبد المنعم: إيران-روسيا دراسة في واقع الجوار والتنبؤ فيه رسالة ماجستير في الجغرافيا في كلية الآداب، جامعة الكوفة 2006.

ز- المواقع الإلكترونية:

1- أصغر جعفر ولداني: "العلاقات الإيرانية الأوروبية بعد 11 سبتمبر 2001:
http://albainah.net/iindex.aspx?function:printable§id:§lang.

2- بدر إبراهيم: "إيران تركيا في الربيع العربي" الجزيرة نت على الرابط:
w.w.waljazeera.net/analysis/pages/65F1aaaf-attf.49df.8433-
5768316c9237.

3- حمزة مصطفى: "الشبكات الإجتماعية في سوريا ناقل تعبيري أم صانع حدث؟"
//www.opendemocracy.net/arab-awakening/hamzeh-moustafa

4- خو رشيد دلي: "أمريكا والأزمة السورية،
http://www.aljazeera.net/know
ledgegate/opinions.

5- خدام منذر: "تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية على الموقع:
http://alhayat.com/article/650232.

6- دلي خو رشيد: "أزمة الدور التركي في سوريا": على الموقع:
http://elph.com/web/opinion/724198.html

7- دون إسم كاتب: "إيران تعتبر العقوبات الأوروبية عملا طائشا وتحذر من عواقب وخيمة على الرابط:
www.awasal.com/détails.asp?article:660501.

8- غازي التوبة: الثورة السورية الأسباب والتطورات،
http://w.w.w.asharqalarabi.org.vk/markaz/mabhath

9- عثمان طارق: "مفارقات (داعش) الآمال السياسية التي خابت"،
http://studies.aljazeera.net/sisil/1354675632.htm.

10- عمركوش: "النظام الإيراني والزمة السورية" على الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledge gate/opinions

11- مكرم رانيا: "التوظيف السياسي لمواقع التواصل الإجتماعي" على الموقع:
http://www.vcssmideast/article/2692.

12- محجوب الزويري: "العلاقات الإيرانية السورية والحراك السوري الشعبي":
http://studies.aljazeera.net/reports/2011.82413198157377.htm

13- مصطفى اللباد: "الصراع التركي الإيراني على سوريا والفراغ العربي"

http://www.bidaydtmag.com/node/213.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

أ- مقالات باللغة الإنجليزية:

1- Alfoneh Ali : «The Syria stadegies of Iran-Saudi Arabi-Qatar and Turkey».
2- Conainnent or adaptation : « Repercussions of Russian 94yria94ational on Turkish strategy in 94yria (10 october 2015) articles, future for advanced research and studies.
3- F.Stephan Larrabee, Alireza. Nader : Turkish Iranian relations in a changing middle east, rand coreporation, 2013.
4- Hezbollah killed in Syrian will go to hell », says former leader. Al Arabia. 26 February 2013, www.alaarabiya-net/articles(2013/02/26)268422.html.
5- Hirst panid(23 obtober 2012) hezballah uses its military-power in a caut's adictory mammer. The daily star www.daily star.com.bb/opinion/commentary military-power in a contradictory mamer ashx zzajvn21k.

6- James's square: Syria, Turkey and Iran: Regional Dynamics of the Syrian-conflict-CHatam house, 2012.
7- John measheirmer, the tragedy of great power politics (New York Norton α Company 2001).
8- Margarette klein, « Russia's policy on Syria : on the way to isolation ? », German institute for international and security affaires (swp),
9- Mustafa Aydin : « the determinants of turkish foreign policy. And Turky's European vocation. [1] "the Review of international off aires (winter 2003) vil.3.vo.2
10- Rabie Nasser : « Socio economic Root and impact of the Syrian Crisis, the Syrian center for policy».

11- Sann Kainikara : « Political Musiergs in : Turmoil in the middle east ».
12- Selah, Nasawi : « Ivanian president : move Israel to Europe », SF. Gate associated press. December 2005 inM http://w.w.w.S Fgate.com/cgi.bin/article.eg?file8.(2016/04/04).
13- Square James's : Syria, Turkey Iran : « Regional dynamics of the Syrian conflict. Chatam house,2012,
14- Torro Daniel : free Syrian army : partiner with opposition what next for syrian international business times (28 septembre 2012).
15- Will Fulton- Joseph Holliday§samwyer : Iranian strategy in Syria, a joint report by aei's triticale threat's project§ institute for the study of war may, 2013.
16- Yassinal-hajsdih : « the Syrian Shabih-and their stat head§partcipation » (3 march 2015) .ib.boell.org(en) 2014/03/03/syrian-shabiha and their satate state head-particapation.

ب-المواقع الإلكترونية:

1- http://books-google.dz/books?id:tyskcg AAQBAJ§pg: pt77§dq: POLITICAL, Musing+turmoil++in the middle east .
2- http://www.global security.org/military/world/para/sif.htm.
3- https://web.stanford.edu/groupe/mapping militants cgi.bin/groups/view/49 3#not e7.
4- Israel playing dirty role in syrian crissis in: http://pressTv.com/detail/352858/israel-playing-dirty-role-insyrian.
5- Turkish Ministry of freign affairs. Prof. John Mearsheiner in "Trkish foreign policy: A realist's assessent "Baslikli konferantsi (2012) https://youtube.com/watch?.v:get1vnbj2yk
6- www.defendde.macracy.org/he a syria stratigies-of-irran-saudi Arabia Qatar-and-turkey, 13 september 2013.
7- Zannder Alive," why Iran is trying to save the syrian regime "www.usnews.com/opinion /blags/world report/2013/04/24/iran-syria-cihl-war.

فهرس

المحتويات

ملخص:

تعتبر كل من إيران وتركيا دولتان محوريتان في نظامهما الإقليمي المشترك، ويعود هذا إلى الموقع الجغرافي والموروث التاريخي والثقافي التي تربطهما بدول الشرق الأوسط كما عملتا على توظيف هذه العوامل من اجل التأثير والسيطرة على الإقليم من خلال تقديم نفسهما كنموذج يحتذى من هذه الدول، ويتجلى هذا الدور أكثر في قضايا المنطقة الأخيرة خاصة القضية السورية وما لها من تداعيات على موقفهما وإستراتيجياتهما المتبعة.

تحاول هذه الدراسة البحث في السياسة الخارجية التركية الإيرانية تجاه النزاع السوري وذلك من خلال معالجة إشكالية رئيسة مفادها **ما مدى تأثير القوى الإقليمية/ إيران وتركيا في توجيه النزاع السوري؟**، في بداية هذه الدراسة سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري في السياسة الخارجية من خلال التركيز على أهم المفاهيم والنظريات التي تعمل على تفسير السلوك الخارجي لأية دولة.

أما فيما يخص الفصل الأول سنحاول معرفة العناصر المحددة والمتحكمة في صنع السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران من خلال التركيز على المحددات الداخلية والخارجية لكل منه، أما الفصل الثاني فيهدف إلى معالجة أهم الأسباب والعوامل التي عملت على تأجيج النزاع السوري، وكذلك التطرق إلى أطراف النزاع السوري سواء مباشرة كانت أو غير مباشرة.

وأخيرا في الفصل الثالث تنولنا فيه مواقف كل من إيران وتركيا تجاه النزاع السوري مع التعريج على أهم إستراتيجيات إحتواء النزاع السوري التي تبعتها إيران وتركيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، النزاع، علاقات دولية، حراك سياسي.